

عشية قمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية

جامعة الدول العربية

مشاريع الاصلاح بين الاطلاقات المتكررة والانجازات المتعثرة

شفيق شعيب

عشية قمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية جامعة الدول العربية

مشاريع الاصلاح بين الاطلاقات المتكررة والانجازات المتعثرة



عشية قمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية

جامعة الدول العربية

مشاريع الاصلاح بين الاطلاقات المتكررة والانجازات المتعثرة

شفيق شعيب

باحث وأستاذ في الجامعة اللبنانية-لبنان

الطبعة الأولى، بيروت، كانون الثاني 2009
حقوق الطبع محفوظة للشبكة

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة إقليمية تعمل على ثلاث قضايا رئيسية في المنطقة العربية هي: سياسات التنمية، الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية-الاجتماعية، والعولمة والتجارة. وتضم الشبكة 7 شبكات وطنية و 27 منظمة غير حكومية من 11 بلداً عربياً.

للاتصال:

مكتب «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» التنفيذي

بناية الزهيري، الطابق الرابع

وطى المصيطبة، منطقة الكولا

ص.ب.: 14/5792، المزرعة: 1105-2070

بيروت، لبنان

هاتف: 1 319 366 (961)

فاكس: 1 815 636 (961)

بريد إلكتروني: annd@annd.org

الموقع الشبكي: www.annd.org

خلفية للورقة

خلال عام 2008، تشاركت كل من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND ومنظمة اكشن ايد العالمية Action Aid AA لتنفيذ مشروع يُركّز على مسائل الديمقراطية والحاكمية ودور المؤسسات العالمية والاقليمية بين-حكومية. وقد جاء المشروع مكملاً للنشاط الذي بدأته الشبكة مع منظمة اكشن ايد في العام 2007. وقد رمى المشروع إلى تعميق النقاشات والمداولات المتعلقة بالروابط القائمة بين الديمقراطية والحاكمية من خلال:

- 1 - تحليل محتوى المفاهيم المتعلقة بالحاكمية والاصلاح التي يتم ترويجها في المنطقة العربية.
 - 2 - تقديم افكار ومفاهيم بديلة حول الحاكمية والاصلاحات مبنية على رؤى واء منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية.
 - 3 - تفعيل مساحات واليات للضغط من قبل منظمات المجتمع المدني في اطار مسارات وقمم صناعة القرار في المنطقة العربية.
- يمكن الاقتباس او اعادة النشر من هذه المنشورة مع الإشارة إلى مصدرها. كما يمكن العثور على نسخة إلكترونية على موقع الشبكة الالكتروني:
- www.annd.org

المحتويات

- مدخل واطار عام
- منظومة العمل العربي المشترك. مرحلة متميزة وتاريخ جديد
- قمة عمان 2001 تُطلق ورشة الاصلاح وتكلف عمر موسى بالمهمة
- الرؤية الاصلاحية في مشروع عمر موسى
- القسم الاول
- الفصل الاول: تاريخية الاصلاح: بين التداخل والازدواجية
- 1. بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية.....
- 2. محطة عمان 1980 محاولة اصلاحية اولى للتفعيل والتطوير
- 3. محاولة اولى لمعالجة ظاهرة التداخل في عمل المنظمات العربية المتخصصة
تبؤ بالفشل
- 4. المجلس الاقتصادي والاجتماعي امام مهمة جديدة
- 5. مجلس الوحدة الاقتصادية العربي. هيئة تبحث راهنا عن تظهير دورها
وسط تضارب المؤسسات
- الفصل الثاني: تقرير موسى حول تحديث انظمة العمل العربي المشترك
- 1. الاطار التنظيمي لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي

2. المتطلبات الأساسية اللازمة لفاعلية تشغيل الاطار التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي يحضّر لـ«القمة التنموية والاقتصادية والاجتماعية العربية» المزمع عقدها في الكويت مطلع 2009
4. تقرير موسى حول خيارات العمل الاقتصادي العربي المشترك

- الفصل الثالث: جامعة الدول العربية بين مبادرات الضغط والتحفيز

- مبادرات اقليمية

- مبادرات الاصلاح الاهلية العربية: مبادرات متناثرة وغياب هموم التشبيك

● «المنظمة العربية لحقوق الانسان»

● تقرير التنمية الانسانية العربية يوليو/ تموز 2002

● المنتدى المدني العربي الاول/ الموازي للقمة العربية. بيروت

● اعلان الدوحة من اجل الديمقراطية والاصلاح

● وثيقة الاسكندرية

● المنتدى العربي للحوار الديمقراطي (اعلان صنعاء)

● رابطة اصدقاء جامعة الدول العربية

● تشبيك وتنسيق: حاجات موضوعية جديدة. محاولة منتدى الحوار

الديموقراطي العربي

- القسم الثاني

- الفصل الاول: حول المجتمع المدني العربي

- بحث عن دور وسط بيئة مؤاتية وقلقة وانتقالية في آن

- قلق التشكل واشكالات التبلور

● ازاحة مفهومية ووظائف جديدة

● بين «المجتمع المدني» والجامعة العربية: هموم مشتركة وتقاطعات ملتبسة

● قبل «الـ اين؟»، أي «مجتمع مدني عربي»؟

- الفصل الثاني: غربة برنامج ادارة الحكم في الدول العربية (POGAR) عن التقاطع

- مع الجهود الاصلاحية للجامعة العربية
- مهمة البرنامج
- الاطار المفاهيمي
- استراتيجية برنامج (POGAR)
- جهد دولي اضافي في ورشة التحفيز المتكيف من اجل الاصلاح
- تفعيل المجتمع المدني العربي احد الاستهدافات الكبرى لبرنامج ادارة الحكم
في الدول العربية (POGAR)
- مهمة البحث عن دلالات غياب التقاطع مع المشروع الاصلاحى للجامعة
العربية

- الفصل الثالث: مقاربات نقدية:

- مقارنة نقدية قطاعية: نموذج اتفاقية التجارة الحرة العربية (GAFTA)...
- ملف اتفاقية التجارة الحرة العربية (GAFTA) على جدول اعمال «شبكة
المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» ANND
- مدخل الاصلاح: اصلاح الجامعة ام اصلاح منظماتها؟
- اعادة الاعتبار للمقاربة السياسية
- ازمة الموجة الاصلاحية وازمة خياراتها
- التحدي المستمر بين اتخاذ القرارات الاصلاحية وتنفيذها
- اصلاحات الجامعة العربية عنوان اضافي في ورشة الاصلاح العام. حضور
ملتبس وهوية غير حاضرة وغير بارزة

- خلاصات: تحديات امام قمة التنمية الاقتصادية الاجتماعية العربية

- بين الفردانية ومهام التنسيق والتشبيك
- «المراكمة الاصلاحية» بين الضعف الراهن والحاجة المركزية
- قضايا: مهام وتحديات
- اولوية الرؤية التنموية
- الخيارات التنموية بين القراءة الاحادية والمركبة

مدخل واطار عام

• منظومة العمل العربي المشترك: مرحلة متميزة وتاريخ جديد

منذ التوقيع على ميثاق الجامعة العربية في العام 1945، كانت المبادرات والافكار والاقترحات لتطوير الجامعة واصلاح مؤسساتها. الا ان معظم تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح. ففي حقبة العقدين الأولين من تاريخها، كانت المنطقة العربية مسرحا لاحداث هامة ستترك تأثيراتها على مجمل التاريخ اللاحق للمنطقة برمتها، وستدمغ تاريخ الجامعة بنتائجها.

فقد شهدت المرحلة الاولى من تاريخ الجامعة ولادة سلسلة من الدول المستقلة حديثا. وعرفت العديد من هذه الدول سلسلة من التغيرات في طبيعة انظمتها السياسية. كما كان للخلافات العربية-العربية عميق الاثر على هذه المؤسسة وعلى دورها وفعاليتها المقترضين. بالترافق مع ذلك، شهدت المنطقة انطلاقة خلافات بين مشاريع اقامة الاحلاف الاقليمية والدولية ومشاريع الوحدة العربية، التي تمت محاولة فرضها ولو بصورة فوقية واثارت وما زالت الكثير من الجدل حول ظروف تحققها واسباب فشلها. كذلك، فقد تعمقت الخلافات المصرية السعودية وتركت سلسلة من التداعيات على الصعيد العربي، في اليمن وغيرها، من جهة. ومن جهة اخرى، شهدت المنطقة خلال هذين العقدين

سلسلة من الاحداث الوطنية الهامة. فمن الاعتداء الثلاثي على مصر عام 1956، الى الهزيمة العربية في 1967، الى انطلاقة المقاومة الفلسطينية وتعزيز خيارها بعد هذه الهزيمة، وما سيرته ذلك من تداعيات في اطار التناقض بين مشروع الثورة والدولة في اكثر من بلد عربي، وبخاصة ما شهدته الاردن في ايلول 1969.

ان مجمل هذه الاوضاع سترك عميق الاثر على تجربة مؤسسة الجامعة العربية وتكبح وتحد من فاعليتها وتهمش دورها الذي تضمنه ميثاق تأسيسها. وسيستمر هذا الواقع لسنوات وسنوات ريثما تتبدل مجمل الظروف التي فرضت ايقاعات المرحلة السابقة ورسمت حدودها.

وقد شكلت قمة القاهرة للعام 2000 محطة متميزة في اطار اطلاق ورشة جديدة للاصلاح. واطلقت مؤسسة القمة العربية، على مدى السنوات التي تلت، سلسلة من الاصلاحات المؤسسية على هذا الصعيد. فقد اكدت قمة القاهرة على اعتماد آية الاجتماع السنوي للقمة، وتفعيل مرجعية عليا منتظمة للعمل العربي المشترك. وقرار قمة عمان في العام 2001 قضى بتكليف الامين العام للجامعة باتخاذ الخطوات اللازمة لاعادة هيكلة الامانة العامة، وبالتطوير الشامل لكافة مؤسسات الجامعة واجهزة عملها، وصياغة انظمة جديدة للعمل العربي المشترك. وقرار قمة بيروت في العام 2002 اكد على الاسراع بتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بحلول عام 2005 بدلا من عام 2007، وتحرير تجارة الخدمات، واعداد الدراسات اللازمة لاقامة الاتحاد الجمركي العربي. في نفس سياق الجهد الاصلاحى، تمحور اعلان قمة تونس 2004 في المجال العربي، على حقوق الانسان، والديموقراطية، ودور المرأة، والفقير، والتعليم، والامية، واكتساب المعرفة. كما اشتمل هذا الاعلان على ملحق ادرج تحت عنوان توسيع المشاركة الشعبية ودعا الى انشاء برلمان عربي على غرار ما هو معمول به في اطار الاتحاد الاوروبى. وتضمن الاعلان ايضا ملحق انشاء محكمة عدل عربية، تمثل الجهاز القضائى الرئيسى في معالجة القضايا العربية القانونية في الاطار العربى، وملحق دعم العمل العربى المشترك على اساس استكمال منطقة التجارة الحرة العربية في العام 2005 واقامة الاتحاد الجمركى بحلول 2015

تمهيدا لقيام السوق العربية المشتركة بحلول العام 2020، وملحق بتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ليصبح مركز العمل الاقتصادي العربي قيادة ومتابعة في تنفيذ الاستراتيجيات التي تقررهما القمة، وملحق بانشاء مصرف عربي للاعمار والتنمية.¹

● قمة عمان 2001 تُطلق ورشة الاصلاح وتكلف عمر موسى بالمهمة

شكلت جملة الاوضاع الاقليمية والدولية الناشئة مع مطلع الالفية الثالثة، بيئة مؤاتية في الدفع باتجاه فتح ملف مواجهة الاوضاع العربية التي تتسم بالضعف، حسب توصيف امين عام الجامعة العربية السيد عمر موسى. («ففي ظل الظروف الاقليمية والدولية غير المؤاتية، وفي ضوء ما تعانيه الدول العربية من ضعف، كان من الطبيعي ان تتعالى اصوات كثيرة تنادي بالاصلاح الشامل للوضع العربي العام والعمل العربي المشترك، والجامعة العربية بصورة خاصة. وتحملت الجامعة نقدا واسعا لما يتصوره الكثيرون من عجز الجامعة عن التعامل مع التحديات التي تواجه العالم العربي والتوصل لحلول لقضاياهم، او بلورة مواقف عربية جماعية ازاء الهجوم والتهجم على العرب، وميل الجامعة نحو الشجب والادانة دون طرح خطط لمواجهة المخاطر الكامنة والظاهرة التي تتعرض لها، بالاضافة الى الفشل العام في تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي العربي، أو الانماء الاجتماعي والتطور الثقافي»².

غداة وصوله الى موقع الامانة العامة للجامعة في مارس/ آذار العام 2001، اثر قرار قمة عمان (217) بتعيينه وتكليفه باتخاذ الخطوات اللازمة لاعادة هيكلة

1 - راجع تقرير الامين العام لجامعة الدول العربية الى مجلسها على مستوى القمة في دورته السادسة عشرة (دورة تونس). («من اجل اصلاح جامعة العربية»). منشورات مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية 2005. ص ص: 585...742.

2 - تقديم امين عام الجامعة العربية حول تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته في اطار اطلاق برنامجه الاصلاحى لجامعة الدول العربية.

الامانة العامة بما يمكنها من الاضطلاع بمهامها، والقرار (218) الخاص بالتنوير الشامل لجامعة الدول العربية وتفعيل دورها وتكليف الامين العام باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحديث وتطوير انظمة العمل العربي المشترك، سارع السيد عمر موسى الى تقديم رؤيته لسبل تطوير وتفعيل العمل العربي المشترك واعادة هيكله وتطوير الامانة العامة للجامعة العربية.

• الرؤية الاصلاحية في مشروع عمر موسى

اشتملت هذه الرؤية على جملة من التوجهات الاصلاحية، طالت، فيما طالت، قضايا المجتمع المدني والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. لم يتأخر الامين العام في سعيه الى ترجمة هذه التوجهات ووضعها موضع التنفيذ. وسارع، في خطوة جديدة ونوعية، الى «احداث مفوضية الجامعة لشؤون المجتمع المدني العربي»، وذلك في سبيل ادماج هذا المجتمع المتنامي في الدول العربية في نشاطات العمل العربي المشترك المختلفة. وطلب من السيد طاهر المصري رئيس وزراء الاردن السابق ان يشرف على تنسيق هذا الموضوع الهام كمفوض الجامعة لشؤون المجتمع المدني.

كما توقفت هذه الرؤية عند اهمية ومركزية مسألة تنسيق وتفعيل العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وفي سياق ملمسة هذا التوجه، كان اطلاق ورشة «الاهتمام باعادة هيكله المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وتطويره باعتباره مركز العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك». واكد الامين العام في تقريره الى دورة تونس للقمة على اهمية دعم دور هذا المجلس ليعمل بشكل جيد وباسلوب عصري. وتأكيدها على تقديره لاهمية هذا المجلس، اقترح ان ينعقد هذا المجلس على مستوى رؤساء الوزراء، وهو ما لم يقر في القمة، ليصار الى تشكيل لجنة سداسية للعمل مع الامين العام على تطويره. في نفس السياق، تم اطلاق دينامية من العمل التنسيقي لمختلف الاطر العاملة في اطار الجامعة العربية التي تجمع عددا من الاتحادات النوعية والصناديق التنموية. وتم

احياء وتطوير لجنة التنسيق العليا التي اصبحتم تجمعت دوريا للتشاور والتنسيق. وقد دعى المدراء والامناء العامون لهذه الهيئات، لحضور مؤتمرات القمة العربية والمجالس الوزارية، تعزيزا لارادة التفعيل والربط والتعاون تحقيقا لسيولة اكبر للعمل العربي المشترك. وقد تم التأكيد، في اطار هذه الورشة الاصلاحية الجديدة، على مرجعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تخطيط عمل هذه المنظمات وتنسيقه.

لقد انحكمت اشكالية التوجه التنسيقي والتفصيلي لاطر ومنظمات الجامعة، تجاوزا لثقلها وتقدمها وقصورها وتداخل وظائفها، فضلا عن الحاجة لمواكبة التطورات الهائلة الجارية في المنطقة والعالم، بواقع السقف الذي حددته صيغة جامعة الدول العربية، منذ التوقيع على ميثاقها، بكونها لم تضع على جدول اعمالها الصيغة الفدرالية او الكونفدرالية. وبالتالي، هل ستخرج استراتيجية هذا البعد الاصلاحى الجديد، في افضل توقعات النجاح، عن كونها تبحث عن صيغة مؤسسية غير اندماجية، تؤمن للدول العربية المحافظة على سيادتها الكاملة، الا في الحدود الدنيا التى يتطلبها تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك؟؟.

كيف ترسم اشكالية التفعيل والتنسيق في التجربة المحققة وسط استمرار الالتباس التاريخي والمواقف المتناقضة في مقاربتها، بين خلفية ايديولوجية تاريخية حاضرة وضاغطة تدرج تحت عنوان «القومي» «الوحدوي» «الاندماجي»، وبين واقع سياسي كرس ويكرس القطرية المفرطة، والمهددة ايضا بمزيج من التنشيط، وسط عالم ينحو باتجاه تعزيز حالات التعاون والتوحد والاندماج، المتراوح بين الاقتصادي القطاعي البسيط وصولا للاندماجي السياسي العميق؟؟.

هل ستسمح هذه التجربة الاصلاحية الجديدة في قيامة شراكات اجتماعية، تسمح، من جهة، بدور نوعي جديد لجامعة الدول العربية وسط التباس دورها ووظيفتها الاستراتيجية، ودور مشارك لمجتمع مدني عربي يبحث عن قيامته ويتلمس هويته ووظيفته، من جهة اخرى؟؟؟.

سوف نحاول في اطار هذا البحث ان نقارب اشكاليات المشروع الاصلاحى الذي اطلقتها الجامعة العربية وتعمل عليه في السنوات الاخيرة من خلال عدة محاور:

1. مقارنة تاريخية للمشروع الاصلاحى فى الجامعة العربية، وبخاصة تجربة اطلاق وتطوير واصلاح المجلس الاقتصادى الاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية.
2. عرض لمستويات ومضامين المشروع الاصلاحى الراهن الذى اطلقه مشروع الامين العام عمر موسى.
3. عرض لحقل المبادرات الاصلاحية التى تشهدها المنطقة وتقاطعاتها مع المشروع الاصلاحى الراهن للجامعة العربية.
4. عرض لاشكالات المشروع الاصلاحى للمجتمع المدنى العربى وتقاطعاته مع المشروع الاصلاحى الراهن للجامعة العربية.
5. عرض لمشروع برنامج ادارة الحكم فى الدول العربية (POGAR) وتقاطعاته مع المشروع الاصلاحى الراهن للجامعة العربية.
6. مقاربات نقدية متنوعة فى قراءة وتحليل المشروع الاصلاحى الراهن للجامعة العربية.

- الفصل الأول: تاريخية الاصلاح: بين التداخل والازدواجية.

1. بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية

اقر مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 17/6/1950 معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية. ونصت في مادتها السابعة على ضرورة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، بهدف النهوض باقتصاداتها، واستثمار مرافقها الطبيعية، وتسهيل تبادل منتوجاتها الزراعية والصناعية، وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي، وتنسيق و ابرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الاهداف. كما نصت مادتها الثامنة على انشاء «مجلس اقتصادي» اصدر مئات القرارات منذ انشائه، تحت عنوان تحقيق اقصى حد من التطوير للعلاقات الاقتصادية العربية. بدأ هذا المجلس نشاطه في نهاية عام 1953، وصادق في نفس العام على «اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، وتنظيم تجارة الترانزيت في دول الجامعة العربية». كما اقر في العام 1957 «اتفاقية الوحدة الاقتصادية» بين دول الجامعة العربية، وذلك في محاولة منه لتوفير آلية قادرة

على دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك. و اقر ايضا، في العام نفسه، انشاء «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية» الذي بذل جهودا لتنفيذ «اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري»، وجاء في مادة تشكيله الثالثة «العمل من اجل تدبير الاداة اللازمة لتنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية». واصدر المجلس قراره في عام 1964، الخاص بانشاء «السوق العربية المشتركة» التي استهدفت تحرير السلع التي يتم تبادلها بين الدول الاعضاء في السوق من الرسوم الجمركية وغيرها من القيود النقدية والادارية، كما سعت الى حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية وحرية الإقامة والاستخدام، وممارسة النشاط الاقتصادي.³

ان ظاهرة تفعيل مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك برزت، في هذه المرحلة التاريخية، من خلال ظاهرتين مهمتين هما: المشروعات العربية المشتركة، ومجموعة المؤسسات المالية العربية الوطنية والاقليمية. وقد ركزت الاولى على توسيع القاعدة الانتاجية العربية وزيادة امكانات التجارة البينية العربية. واستهدفت الثانية تمويل المشاريع الاقتصادية العربية ذات الطابع الاستثماري بقروض ميسرة من خلال «الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي»، الذي اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتفاقية انشائه في عام 1968، وباشرة اعماله في العام 1974، بما يساعد على دعم تنمية البلدان العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وانجاز المشاريع ذات الصبغة المشتركة التي تهدف الى تحقيق التكامل العربي.

في العام 1977 شهد المجلس تحولا في الرؤية التي تحكم دوره وتضبط وظائفه، ليصبح اسمه، ربطا بذلك، «المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي»، بعد تعديل المادة الثامنة من المعاهدة التي اسسته، وسبقت الاشارة اليها. لقد اصبح لهذا المجلس وظائف تخطيطية وتقييمية وتنسيقية وتنظيمية، بما في ذلك الاشراف

3 - راجع سميح مسعود. «العمل الاقتصادي العربي المشترك، بين الطموح والواقع». بحث مقدم في اطار تكريم يوسف صايغ، ونشر في كتاب تحت عنوان هموم اقتصادية عربية. منشورات مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت الطبعة الاولى 2001. ص ص: 109...124.

المباشر على حسن قيام المنظمات العربية المتخصصة بمهامها والتعاون والتنسيق معها، والموافقة على انشاء اية منظمة جديدة.

لقد تأسست هذه المقاربة الجديدة لدور المجلس الاقتصادي الاجتماعي على مطالعة نقدية لاطار المنظمات العربية المتخصصة، في اطار تجربة عملها السابقة. وقد توقفت هذه المطالعة عند بعدين ميزتا تلك المرحلة⁴:

- عدم وجود هيئة رئيسية ترسم السياسة العامة، وتخطط لبرامج العمل العربي المشترك، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- كثرة المنظمات المتخصصة دون تخطيط، وتبعثر جهودها، وتداخل وازدواج بعض اعمالها، وما يترتب على ذلك بصورة طبيعية من اهدار للجهد والمال العربيين، دون نتائج ملموسة.

2. محطة عمان 1980 محاولة اصلاحية اولى للتفعيل والتطوير

شهدت المرحلة التأسيسية الاولى في تجربة العمل الاقتصادي العربي المشترك، سلسلة من المبادرات التي اطلقتها جامعة الدول العربية. وحضرت في خلفية هذا المشهد كل احلام التوحد القومي واستعادة الحضور العربي المستقل وتأمين مهمات التحرر الوطني والقومي، وفي قلبها مهمة تحرير فلسطين. لقد شكلت اولوية التحرير والمواجهة، التي فرضها النظام الرسمي العربي، وان كان ذلك باستهدافات متنوعة بين اجنحته المختلفة، فاصلا حاسما في اهمال ملف القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتهميش قضايا المشاركة الاجتماعية والديموقراطية، خلال هذه المرحلة. فالى جانب النتائج المخيبة التي حققها النظام الرسمي العربي في اطار عملية المواجهة التي توجتها هزيمة ال67 المدوية، فان نتائج العمل الاقتصادي المشترك كانت محدودة ومتواضعة جدا. لقد سمحت هذه الهزيمة باعادة تموضع جديد للتوازن المختل بين البعدين السياسي الوطني

4 - راجع سليمان المنذري. «اصلاح هيكل العلاقة بين الجامعة والمنظمات المتخصصة». من اجل اصلاح جامعة الدول العربية. مرجع سابق. ص ص: 231... 273.

والقومي وبين البعد الاقتصادي والاجتماعي. وان استمر شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» حاضرا وسط لاءات قمة الخرطوم الثلاث، فان حيز حضور الملف الاقتصادي الاجتماعي قد اتسع. وقد يكون ذلك رغبة في حجب واقع محدودية، قل انعدام، الانجازات الوطنية والقومية، واشغالا واثارة لاهتمامات املا بالتخفيف من واقع الاحباط الشديد الذي ساد المنطقة برمتها واطلق ديناميات جديدة من الصراعات الداخلية ادخلت شعوب وبلدان المنطقة في حقبة جديدة، حقبة ما بعد النكسة.

في هذا السياق، جاءت قمة عمان الاقتصادية التي عقدت عام 1980، وشكلت محطة هامة في تاريخ العمل الاقتصادي العربي المشترك، واستهدفت دفع هذه التجربة الى الامام والتغلب على اوجه القصور التي شهدتها في المرحلة السابقة. اقرت هذه القمة اربع وثائق هامة وهي:

1. وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي طالبت باقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة، ويمثل نمطا من تقسيم العمل داخل «الوطن العربي» يحقق التطور والتحرر لاقطاره.
2. ميثاق العمل الاقتصادي القومي.
3. عقد التنمية العربية المشتركة.
4. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في البلدان العربية التي نصت على مبدأ «المواطنة الاقتصادية»، بمعاملة المستثمر العربي مهما كانت جنسيته بالاحكام نفسها التي تسري في اي قطر على مواطنيه.

لقد طالبت هذه الوثائق، في اطار اولوياتها، باقامة نشاط تخطيطي على المستوى القومي ينشغل بتحضير خطة للتنمية العربية المشتركة ومتابعة تنفيذها، ويتمتع بحد ادنى متزايد من الالزامية. وفي اطار الآلية المطلوبة، تم اقتراح ان يكون هذا النشاط التخطيطي مستمرا في شكل خطط خمسية تبدأ في عام 1981. وقدم خبراء المجلس الاقتصادي اقتراحا بتحديد موارد اول خطة خمسية بمبلغ 62

مليار دولار اميركي، ثم اقترح تخفيضها الى 15 مليار دولار اميركي لتصادق قمة عمان على تخصيص مبلغ 5 مليارات لتمويل عقد التنمية بمعدل 500 مليون دولار اميركي سنويا.

3. محاولة أولى لمعالجة ظاهرة التداخل في عمل المنظمات العربية المتخصصة تبوء بالفشل

باستثناء صناديق التنمية والمؤسسات المالية، حيث هناك تقسيم للعمل، تواجه بعض المنظمات العربية المتخصصة تداخلا في اختصاصاتها، ولا سيما بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حيث مظاهر الازدواجية هي الابرز. يشير سليمان المنذري (مرجع سابق ص: 248/249)، بهذا الصدد، ان:

● عوامل الازدواجية في الاختصاصات بين هذين المجلسين تعود للأسباب والعوامل التالية:

1. ان هذه المنظمات المتخصصة انشئت على مدى زمني متفاوت، ووضعت اتفاقات انشائها بصورة مستقلة عن الاخرى، دون مراعاة لنصوص اخرى، وردت في الاختصاص نفسه.
2. غياب استراتيجية للعمل العربي المشترك في اطار المنظمة الام جامعة الدول العربية، في السنوات التي انشئت فيها معظم المنظمات المتخصصة، مما يعني عدم وجود تنسيق وترابط بين القطاعات المختلفة للعمل العربي المشترك، ودون رؤية شمولية لاختصاصات المنظمات العربية عند انشائها.
3. مع غياب التنسيق، تشبثت كل منظمة بنصوص الاتفاقية المنشئة لها، وقامت بتطبيق احكامها بمعزل عن المنظمة الاخرى. وكان هذا مبعث الازدواجية من الناحية القانونية.

لقد جرت محاولة سابقة لعلاج ظاهرة الازدواجية هذه من خلال انشاء لجنة

التنسيق بين جامعة الدول العربية والاجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية في العام 1974، الا ان فاعليتها ظلت محدودة، ولم تحرز نتائج تذكر. وفي هذا السياق، يسجل سليمان المنذري، في مقارنته هذه، لا شك ان التعديل في نصوص الاتفاقات المنشئة للمنظمات المتخصصة كفيل باستبعاد الازدواجية، كما ان خلق الظروف الموضوعية لتلافي تلك الازدواجية، من شأنه ان يساعد على ارساء دعائم التنسيق بين المنظمات، واحترام التخصص الدقيق، قبل ان يعطي التعديل القانوني اثره المطلوب لاحقا. ان اسلوب معالجة الازدواجية لا بد من ان يتم من خلال التنسيق الذي من شأنه ان يضمن النجاح للعمل العربي المشترك، ويزيد من كفاءته في تحقيق اهدافه. وهذا يتطلب تطبيق استراتيجية واضحة للعمل القومي كتلك التي اقرتها قمة عمان عام 1980 ولم تأخذ طريقها الى النجاح.

ان هذه المقاربة تمثل نموذجا من نماذج المحاجة مع اشكالية الازدواجية في العمل الاقتصادي العربي المشترك وكيفية التصدي لها. وهي تستند الى خلفية واضحة تقوم على امكانية تحقيق تجاوز هذه الاشكالية من خلال سلسلة من الاجراءات الادارية والتنظيمية الداخلية يمكن لمؤسسات الجامعة العربية ان تقوم بها، مع انه يشير الى فشل اولى محاولات ذلك من داخل هذه المؤسسات، دون التوقف عند معاني هذا الفشل ودلالاته على هذا الصعيد. وهذه المقاربة هي واحدة من مقاربات عديدة تناولت ذلك وشكلت بدورها اتجاهات متعددة مختلفة ومتناقضة في تصديها لهذه المشكلة، وهو ما سوف نعرض لابرزه لاحقا في سياق هذه الدراسة.

4. المجلس الاقتصادي الاجتماعي امام مهمة جديدة

تشاء المصادفات التاريخية ان تعطي للعاصمة عمان عنوانا اضافيا لمحاولات اصلاحية جديدة في اطار تطوير وتفعيل عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فقد عقد هذا المجلس دورته العادية 5/6 تموز/ يوليو 1988، واتخذ «قراره التاريخي» رقم 1056 الذي انطلق فيه من احترامه لمبدأ الوظيفة، وضرورة ترشيد المركزية واللامركزية في بنية المنظمات العربية المتخصصة، واعادة صياغة

هيكليتها، مبقيا على بعضها بعد اعادة النظر في اهدافها لجهة الحصر والتحديد الدقيق، مضيفا منظمات جديدة. وقد اكدت هذه التحولات على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باعتباره المرجع القومي في تخطيط وتنسيق عمل المنظمات، حيث يكون له امانة فنية يرأسها امين عام مساعد لجامعة الدول العربية، وذلك لتخطيط تنسيق ومتابعة عمل المنظمات. وقد اخذ مجلس الجامعة في دورته 91 في 30/3/1989، علما بهذه المقررات.

ان انشاء المؤسسات الاقتصادية العربية المتخصصة، سواء في شكل منظمات قطاعية ام في شكل اتحادات نوعية، ادى الى ان يصبح الهيكل المؤسسي والتنظيمي للتجمع الاقتصادي العربي هيكلا على درجة كبيرة من التنوع والتعدد. «الا ان هذا التزايد والتنوع لم يكن وليد نظرة شمولية اساسية توجه تطوره وتقوم اجزائه حسب احتياجات مترابطة ومتكاملة، وانما جاء على شكل موجات جزئية متفرقة. ومن الطبيعي ان يصطدم هذا الهيكل المؤسسي في الظروف التي ادت الى تزايد ونموه وتنوعه بالكثير من مشكلات الازدواجية والتضارب، وهو ما حدث بالفعل. وفي هذا السياق، يرصد الراحل محمد لبيب شقير ثلاث مشكلات اساسية لها تأثيرها على فاعلية هذه المنظمات، وهي:

1. مشكلة التناقض بين توجهات التجمع والتكامل التي تمثلها هذه

الاجهزة وبين التوجهات القطرية.

2. مشكلة العلاقة بين الجهاز العام للتجمع والذي يكون غالبا اسبق في

الظهور، وبين الاجهزة المتخصصة التي تنشأ بعد ذلك في اطار هذا الجهاز العام او خارج نطاقه.

3. مشكلة العلاقات بين هذه الاجهزة المتخصصة بعضها ببعض. وبقدر

تعلق الامر بمشكلة العلاقة بين هذه المنظمات المتخصصة والمنظمة الام جامعة الدول العربية، حيث يلاحظ ان الصعوبات التي اصطدمت بها هذه العلاقة ناجمة عن كون ميثاق الجامعة العربية، واتفاقيات انشاء المنظمات المتخصصة، لم تتضمن قواعد واضحة محددة، تحكم العلاقة بين الجامعة وهذه المنظمات»⁵.

5 - سليمان المنذري. المرجع السابق. ص: 235.

لقد شكلت مسألة التداخل في اختصاصات المنظمات العربية التخصصية عنوانا لاشكالات عمل هذه المنظمات. وشكل هم استبعاد عوامل الازدواجية، خاصة فيما بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واحدا من ابرز التحديات في هذا المجال⁶.

وقد بقيت المحاولات التي سجلت في مراحل تاريخية سابقة، خاصة تلك التي سجلت عام 1974 من خلال انشاء لجنة التنسيق بين جامعة الدول العربية والاجهزة العاملة في نطاقها، دون تحقيق المرجو منها وبقيت فاعليتها محدودة. وقدمت مشاريع متعددة بهدف معالجة هذا الواقع والتصدي للثغرات التي يحملها، الا انها اصطدمت على الدوام بالمواقف المتفاوتة للدول العربية وحكوماتها بهذا الخصوص.

لقد شكلت الازدواجية بين هاتين المؤسستين والتنازع الذي رافق ذلك، واحدة من اخطر الظواهر السلبية التي اتسم بها العمل الاقتصادي العربي المشترك، والتي بددت الكثير من الجهد العربي من جانب المجلسين، ومن جانب الاقطار المشتركة العضوية فيهما. وفي ظل عدم وجود اية وسيلة للتنسيق بينهما، فقد ترك كل منهما يعمل طبقا لما يراه دون اية اجهزة أو آليات لتحقيق التناسق والتناغم والترابط بين نشاطيهما، بما يضمن فاعلية نشاط كل منهما، وبما يضمن الحصول على اكبر الموارد الممكنة. وقد تجسدت قمة هذا التشتت والتداخل من خلال سعي المجلسين لتحقيق منطقة التجارة الحرة.

5. مجلس الوحدة الاقتصادية العربي. هيئة تبحث راهنا عن تظهير دورها وسط تضارب المؤسسات⁷

باشر المجلس عمله عام 1964، بعد سبع سنوات على قرار تأسيسه. وهدف

6 - لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة الازدواجية. راجع سليمان المنذري. المرجع السابق. ص: 250... 257.

7 - المعطيات الرسمية الخاصة بمجلس الوحدة الاقتصادية مستقاة من مقابلة مع رئيس المجلس د. احمد حويلى اجرتها وكالة سانا السورية الرسمية عشية انعقاد قمة دمشق.

26/3/2008

الى قيام وحدة اقتصادية كاملة بين دول الجامعة العربية تضمن لها حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وتبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية والاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والترانزيت واستعمال الموانئ والمطارات الدولية.

يضم المجلس 29 اتحادا عربيا نوعيا متخصصا في المجالات الانتاجية والبنية الاساسية والخدمات. ويشير د. احمد حويلي امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربي ان هذه الاتحادات حققت انجازات ملموسة واثبتت مكانتها كأداة تنسيقية فاعلة بين الانشطة القطاعية المختلفة واعتمادها من قبل الجامعة العربية والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية كبيوت خبرة متخصصة يستعان بها في مجالات تخصصها. واهتم مجلس الوحدة باقامة مشروعات عربية مشتركة في مجالات الانشطة الانتاجية والخدمية تأخذ شكل الشركات القابضة وتتولى انشاء مشروعات عربية كبيرة او المساهمة في مشروعات قائمة وذلك على اسس اقتصادية وتكنولوجية حديثة. وقد اسهمت هذه الشركات في تطوير الانتاج العربي وبتوظيف استثماراتها في مشروعات والاسهام في شركات قطرية في عدد من الدول العربية. ومن اهم الاتفاقيات العربية الجماعية الصادرة عن مجلس الوحدة اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بين دول مجلس الوحدة واتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار وغيرها.

من جهة ثانية، يضيف د. احمد حويلي: عمل المكتب المركزي العربي للاحصاء والتوثيق في الامانة العامة لمجلس الوحدة الذي تأسس عام 1976، على توحيد المفاهيم والاساليب والمصطلحات والتصانيف ذات العلاقة بالعمل الاحصائي والوقوف الى جانب العمل الاحصائي العربي القطري في الدول الاقل نموا. ويصدر المكتب نشرات احصائية متخصصة سنوية حول السكان والحسابات القومية والتجارة الخارجية والبنية ومعاملات التحويل الرسمية للعمالات العربية، والعديد من الكتب والمنشورات والبحوث ذات الصلة. ويعمل على

انشاء الشبكة العربية للبيانات الاحصائية ونشرها على شبكة المعلومات الدولية واعداد برامج التدريب.

الى ذلك، أنجز المجلس الخارطة الاستثمارية في البلاد العربية. وبلغ عدد المشاريع المقترحة اربعة الاف مشروع. كما أنجز النظام الاساسي لآلية تنمية التجارة العربية البينية ومع الخارج. كل هذا بهدف دفع استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين 2000/2020 التي قررها المجلس عام 2001 وتتضمن محاورها:

- المجال التجاري ويشمل استكمال منطقة التجارة الحرة وتطوير التبادل التجاري البيني والخارجي وتطوير تجارة العبور.
- المجال التنموي ويشمل التنمية الاقتصادية المشتركة واقامة منطقة استثمار عربية ومنطقة تكنولوجية عربية.
- البرامج المساعدة وتشمل تطوير الاطر المؤسسية للتكامل الاقتصادي العربي بالاضافة الى البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية المساعدة.

هذا، وتعد السوق العربية المشتركة من اهم القرارات التي اصدرها مجلس الوحدة الاقتصادية والاجتماعية عام 1964 بعد مضي ثلاثة اشهر من وضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية موضع التطبيق. كما يعتبر اصدار اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري والاعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية عام 1981 والذي اقرته قمة القاهرة الاقتصادية عام 1996، من انجازات المجلس.

وحول دور المجلس والتحضيرات لقمة الكويت يشير د. احمد حويلي ان قمة دمشق ستناقش تقريراً كاملاً حول الخطوات التحضيرية لمؤتمر القمة الاقتصادية والتنموية التي ستعقد في الكويت مطلع 2009. «ان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأ تنفيذها في مطلع عام 2005 هي خطوة كبيرة ومهمة ادت الى ارتفاع حجم التجارة البينية العربية بقدر ملموس يتطلب مواصلة الدفع لتحسينه. وان هذه المنطقة هي خطوة اولى يليها انشاء الاتحاد الجمركي عام 2008/2009. كما تليها اقامة السوق العربية المشتركة في عام 2015 وصولاً

الى قيام الاتحاد الاقتصادي العربي عام 2020 والذي سيتم من خلاله اقامة بنك مركزي عربي واحد وسياسة مالية ونقدية واحدة وبالتالي الوصول الى قمة التعاون والتكامل العربي.

ان هذه المرافعة التي قدمها د. احمد حويلي امين عام مجلس الوحدة الاقتصادي العربي، قدمت صورة زهرية واعدة حول تجربة هذا المجلس ودوره التاريخي وانجازاته في مجال تطوير وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، لجهة القرارات المتخذة بمعزل عن الجانب الخاص بترجمتها. وكأنا كانت ازمة الازدواجية بين هذا المجلس والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وازمة العلاقات والادوار بينهما، حاضرة في خلفية هذا التقرير الزهري رغم عدم اشارته المباشرة الى ذلك. لم يشر د. حويلي في مقابلته المستفيضة، رغم اصراره على ذكر كل تفصيل في عمل مجلس الوحدة، الى اية ملاحظات نقدية تطال التجربة المحققة، من جهة. كما غابت اية اشارة لمشكلة الازدواجية التي اصبحت مادة علنية في نقاشات عربية متعددة، وغاب اي ذكر لدور المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الذي اعتبرته مؤسسة القمة العربية صاحب الدور المركزي في الشأن الاقتصادي العربي المشترك، من جهة اخرى.

وبعد سنوات عديدة على مقارنة ازمة الازدواجية والدعوة الى مواجهتها عبر اعادة هيكلة كل مؤسسات العمل العربي الاقتصادي المشترك ورسم آليات العلاقات بينها، نرى ان هناك ازاحة كاملة لهذه المشكلة وعدم الاقرار بوجودها وتجاوزها من قبل ابرز مؤسسة معنية بذلك، ومن قبل رأس هذه المؤسسة بالذات. فاي عمل مشترك يمكن ان ينجز في هكذا مناخ؟ واي انجاز تنسيقي يمكن ان يتحقق وسط رفض الاعتراف بالمشكلة المطروحة؟ وهل المسألة بالاساس هي في حقل ادارة العلاقات بين قيادات المؤسسات المعنية داخل هيكل مؤسسة الجامعة العربية، ام اننا امام مسألة اعمق ترتبط بمؤسسة الجامعة ورؤية دورها بكافة مستوياته، على مستوى النظام الرسمي العربي؟؟

- الفصل الثاني. تقرير موسى حول تحديث انظمة العمل العربي المشترك

يعترف التقرير الذي قدم الى قمة بيروت (2002)، بوجود قصور في التنسيق في العمل العربي المشترك. وفي اعتراف خطير، يرى التقرير ان كلا من المنظمات العربية المختصة، ومجالس الوزراء العرب، وكذلك الامانة العامة لجامعة الدول العربية، يعمل في شبه انفصال عن الكيانات الاخرى في الموضوعات الواحدة، فبدلاً من ان يكون هناك بناء واحد متماسك مترابط، نجد ان هذا العمل يتم في صورة اعمدة مترابطة بجوار بعضها، مفتقدة حلقة التنسيق التي تضمن ترابط العمل العربي المشترك وتماسكه، سواء في مرحلة التخطيط لهذا العمل، او في مرحلة اتخاذ قرار بشأنه، او في متابعة اجراءات التنفيذ، او في مرحلة التقييم الدوري والنهائي له.

الى ذلك، يستعرض التقرير التعاون الاقتصادي العربي المشترك في الممارسة العملية، ويشير الى تشتت وتعدد في الموضوعات التي ينظرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والى التباين في نوعية الموضوعات التي يتم عرضها، ما بين موضوعات ذات اهمية استراتيجية وموضوعات ذات اهمية محدودة. استناداً الى ذلك، يقدم التقرير مقترحات لتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ربطاً بمركزية هذا المجلس تبعاً لرؤية الامين العام التي سبقت الاشارة اليها، بالتجاهين:

1. الاطار التنظيمي لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يقترح امين عام الجامعة ان يكون المجلس على مستوى رؤساء الحكومات، حتى يمكن تجنب اصدار قرارات لا يتم تنفيذها، وذلك لتعدد نشاطات المجلس، ووجود اكثر من وزير مختص في نشاط من هذه النشاطات، وما قد يؤدي اليه ذلك من تعارض في وجهات نظر هؤلاء الوزراء. ويلاحظ ان هذا المقترح سبق ان عرض في مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية في مطلع الثمانينات،

ويلي هذا المستوى مباشرة المجالس الوزارية، والمنظمات، والاجهزة التي تدخل نوعيات نشاطها في اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى رؤساء الحكومات بتشكيل لجان فنية يكون التمثيل فيها على اساس الموضوعات المطروحة على اجتماعات المجلس. ويتابع، اما بالنسبة الى مؤسسات المجتمع المدني، ورجال الاعمال والمستثمرين، يتم تحقيق تواصل بينهم وبين المجالس الوزارية والمنظمات المتخصصة، مع التاكيد على اهمية توجيه اهتمام كاف للموضوعات التي تعرض من قبل هذه الكيانات، ليكون لها دور في اطار العمل العربي المشترك يتفق مع مستجدات القرن الواحد والعشرين فيما يتعلق بالعولمة، والمنافسة الدولية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، لتطوير الاداء البيروقراطي التقليدي للاجهزة الحكومية، على ان يحدد النظام الداخلي للمجلس اسلوب تشكيل هذه اللجان وعملها، وان تكون الامانة العامة للجامعة الدول العربية، هي الامانة الفنية لهذه المستويات التنظيمية من خلال اجهزتها الفنية.

اما فيما يتعلق بتطوير اداء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يؤكد التقرير على ان يسبقه تطوير حقيقي ومتكامل في الآلية السياسية، التي تمثل الاطار العام للعمل العربي المشترك ككل، والتي تخدم العمل والاداء في هذا المجلس وغيره من المجالس، والمنظمات، والاجهزة العربية، وهي الامانة العامة للجامعة الدول العربية.

2. المتطلبات الاساسية اللازمة لفاعلية تشغيل الاطار التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

حدد التقرير هذه المتطلبات بالتالي:

- أ. تطوير دور الامانة العامة للجامعة نحو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ب. تطوير المناخ الثقافي للجامعة العربية.
- ج. الاهتمام بموازنات المشروعات والبرامج.

أكد التقرير على أهمية توفر العنصر البشري القادر على القيام بهذا الدور، باعتباره ركيزة أساسية لتمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الاضطلاع بدوره، كمؤسسة محورية في العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك. في هذا المجال، انتقد التقرير نظم التوظيف في الجامعة ومؤسساتها.

3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي يحضّر لـ«القمة التنموية والاقتصادية والاجتماعية العربية» المزمع عقدها في الكويت مطلع 2009

صدر عن القمة العربية الدورية التي عقدت بالرياض في 29 مارس/آذار 2007، قرار رقم 365 دعا الى عقد قمة عربية تخصص للشؤون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، بهدف تعزيز علاقات التعاون المشترك بين الدول العربية في هذه المجالات، وبلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة.

وقد كلف القرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره المرجعية القومية للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالإعداد لهذه القمة بالتنسيق مع المنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة، واتحاد الغرف التجارية العربية ومؤسسات رجال الأعمال مع الأخذ في الاعتبار كيفية تشجيع مشاركة القطاع الخاص باعتباره أحد الركائز الأساسية للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك.

وبعد سلسلة من الاجتماعات، قدمت اللجنة التحضيرية تحديدها للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الاولوية على المستوى العربي، حيث تتمثل هذه القطاعات بالتالي:

1. الاستثمار وتطوير القطاع الانتاجي.
2. التجارة بما في ذلك الاتحاد الجمركي وتجارة الخدمات.
3. البنية التحتية وخاصة: النقل، الاتصالات، الربط الكهربائي.

4. الصحة.

5. التعليم.

ودعت اللجنة التحضيرية المجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة واتحادات القطاع الخاص الى تقديم مقترحاتها بشأن الموضوعات والبرامج والمشاريع التي ترى عرضها على القمة، على ان تراعي هذه المقترحات جملة من المعايير الخاصة التي نختصرها بالتالي:

1. ان تعمل على تعزيز التكامل والاندماج في الوطن العربي.
2. ان يكون لها عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العربي وتسهم في رفع مستوى الدخل وتحقيق الرفاهة الاجتماعية.
3. ان يكون للقطاع الخاص دورا رئيسيا في اختيارها وتمويلها وتنفيذها.
4. ان تراعي المدى الزمني الذي يستغرقه تنفيذها قبل ان تؤتي ثمارها.
5. ان تتضمن آليات تمويلها وتنفيذها.
6. ان يكون من بين تلك البرامج والمشروعات ما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية لبعض الدول العربية وقدراتها المؤسسية.
7. ان تراعي الاحتياجات التنموية للدول العربية.
8. ان تكون معززة بدراسات.

شكل امين عام الجامعة لجنة رفيعة لمتابعة هذا الملف أُسميت بـ «لجنة التسيير للقمة» التي ستستضيفها الكويت، وكلف السفيرة ميرفت التلاوي كمنسق عام للاعمال التحضيرية لهذه القمة. وقد اكدت الدورة الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي عقدت بمقر الامانة العامة في القاهرة 3 - 6/6/2007، في اطار تأكيد تفويض اللجنة الوزارية بالتحضير للقمة التنموية، من ضمن ما اكدت عليه، على استمرار التنسيق والتشاور مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني المعنية والعاملة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومراكز الابحاث العربية النشطة في هذه المجالات في الاعداد للقمة.

ان اعادة تأكيد و ابراز مشاركة المجتمع المدني العربي في ورشة التحضيرات للقمة التنموية، جاءت بفعل الدور الحاسم للامانة العامة. يأتي ذلك بعد ان سُجلت مشاركة المجتمع المدني في اجتماعات المجالس الوزارية ومؤسسات العمل العربي المشترك منذ آب/ اغسطس 2006، مع انطلاقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ممارسة مهامه وفقا لهيكليته الجديدة، حيث تم ادماج مؤسسات المجتمع المدني العربي في اعماله وانشطته. وبالتالي، فان اعادة وصل مشاركة المجتمع المدني العربي في التحضير لقمة التنمية، يأتي انسجاما مع هذا التوجه الاصلاحى. وفي نفس السياق، تدرج مساهمتنا هذه في سياق ورشة النقاش التحضيرى لهذه القمة التنموية.

4. تقرير موسى حول خيارات العمل الاقتصادي العربي المشترك.

في تقريره حول تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته، يُسجل امين عام الجامعة العربية السيد عمر موسى جملة من خيارات العمل الاقتصادي العربي المشترك التي يملكها العالم الاقتصادي العربي من اهمها:

1. عقد اتفاقية جديدة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، من منظور شامل تبدأ باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ووضع اهداف ومراحل للعمل العربي وفقا لتوقيتات زمنية محددة مع تبني استراتيجية توفر مسارات متعددة للتعاون. كما تتيح للدول العربية الانضمام لعضوية اي من اتفاقيات العمل الاقتصادي العربي الملائمة.

2. الاستفادة من تعميم تجربة منطقة التجارة الحرة العربية المتوسطة (اعلان اغادير بين الاردن وتونس ومصر والمغرب) بين الدول العربية التي توصلت لاتفاقيات اقليمية بمشروطة دولية، (اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الاوروبى) وترغب في استخدام هذا المسار كقاطرة توفر

- علاقات اعمق وتستند لشروط اكثر جدية...
3. تطوير الاتفاقيات العربية القائمة، وبخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتحرير التجارة بمعدلات اسرع وخفض والغاء العوائق غير الجمركية.
 4. اتاحة دور رائد ومحوري للقطاع الخاص العربي في العمل الاقتصادي العربي المشترك.
 5. التعامل مع موضوع التمويل على محورين:
 - محور التنمية بهدف تعزيز البنية الاساسية على المستويين القطري والاقليمي العربي. بما يخدم قضية التكامل الاقتصادي للدول العربية. وتكثيف قيام منظمات وصناديق التنمية العربية بتوفير النواذ اللازمة لتمويل مشروعات التنمية ذات الابعاد الاقليمية العربية، مع العلم بان اداء هذه الصناديق هو اداء مميز في المساهمة في جهود التكامل والتنمية.
 - محور الاستثمار من خلال مصرف يقوم بالمساهمة في بناء التكامل الاقليمي وتعزيز النمو المتوازن والتعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية، وفي الاسراع بعملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية على المستويين القطري والاقليمي.
 6. التعاون القطاعي بما يتيح مجالات للتعاون والتكامل وبما يراعي ظروف الدول العربية حسب قدراتها واستعدادها. ان وجود اكثر من نمط للتعاون من شأنه ان يساهم ايجابيا في عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية الاقل نموا، تمهيدا لتأهيلها للانضمام للانماط الاكثر عمقا.
 7. تبني فكر للتكامل الاقتصادي يقوم على فلسفة واطار اشمل ضمن سياسات الاصلاح في الداخل بالتوازي مع فتح الاسواق في الخارج، والتوصل الى نسيج من الادوات والسياسات الضرورية لدفع عجلة الانتاج وجذب الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي ومن بين ذلك:

- ازالة قيود الاستثمار وتشجيع المنافسة وتطوير البنية الاساسية لجذب الاستثمار.
- ضبط اداء الاجهزة البيروقراطية وممارسات جماعات المصالح والمنتفعين من الاوضاع الحمائية.
- تشجيع تجارة الخدمات ذات المحتوى الثقافي العربي، مثل منتجات الآداب والفنون والتعليم والاعلام والسياحة.
- خفض الاعباء على المنتجين والمصدرين الى المستويات العالمية.

الى جانب اقرار القمة العربية لميثاق الجامعة حول العمل الاقتصادي العربي المشترك، الذي يمثل تقرير موسى الآنف الذكر عاموده المركزي، تم اقرار ملحق خاص بتعزيز هذا العمل كالتالي:

- الاتحاد الجمركي (المادة: 1): يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع خطة محددة من خلال برنامج تنفيذي يتم التبادل التجاري في السلع والخدمات بين الدول العربية بمقتضاه في اطار اتحاد جمركي يتم تحقيقه في موعد اقصاه اول يناير/ كانون الثاني 2015 على ان يتم التوصل الى التعريف الجمركية الموحدة باسلوب تدريجي قبل هذا التاريخ.
- تنسيق السياسات الاقتصادية (المادة: 4):
 1. تعمل الدول العربية على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الانمائية بهدف الوصول الى التكامل الاقتصادي فيما بينها، كما تقوم بالتشاور والتنسيق وتبادل المعلومات حول السياسات المالية والنقدية والمصرفية.
 2. دفعا للمصالح الاقتصادية وتحقيقا للتنمية الاجتماعية العربية تقوم الدول العربية بتكثيف التنسيق والتشاور فيما بينها لبلورة مواقف جماعية تجاه الدول والتجمعات الاقليمية الاخرى وكذلك في

المنظمات الدولية وعند المشاركة في المؤتمرات الدولية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

3. تدعيما للمركز التفاوضي للدول العربية تقوم هذه الدول بمواءمة سياساتها والاتفاقيات التي تبرمها مع الدول الاجنبية وذلك تمهيدا لقيام الدول العربية بعقد اتفاقيات اقتصادية جماعية مع اهم شركائها التجاريين.

4. تتبنى الدول العربية الاجراءات والسياسات اللازمة لتطوير سياسات تنمية شاملة ومتناسقة تستهدف الاندماج الاقتصادي. وتهدف الدول العربية بصفة خاصة الى تحقيق التنمية بما يقلل من التفاوت في درجات النمو للأقاليم وللتخفيف من درجة تخلف المناطق الاقل تقدماً.

- الفصل الثالث: جامعة الدول العربية بين مبادرات الضغط والتحفيز

شكلت مبادرة الجامعة العربية الاصلاحية بالانفتاح على المجتمع المدني العربي وتفعيل العلاقة معه، تثبيتاً للمعادلة التي قامت عليها كل ادبيات التنمية الحديثة لجهة اهمية المشاركة ودور المجتمع المدني المركزي فيها. عند الاعلان عن هذه المبادرة الاصلاحية لم يكن هذا المجتمع المدني العربي قد سجل تجربة تسمح ببلورة تواجهه كاطار ذو رؤية ومؤسسات، بقدر ما كان تعبيراً عن حالة ارتبطت ببعض المبادرات الاهلية المتفرقة وبعض المحاولات التأسيسية لخلق اطر عمل مشترك بين بعض الهيئات والمنظمات الناشطة في بعض البلدان العربية.

- مبادرات اقليمية

ترافقت المبادرة الاصلاحية لجامعة الدول العربية مع اطلاق سلسلة من المبادرات الاصلاحية على الصعيدين الاقليمي والدولي. وشكلت هذه المبادرات الاصلاحية، وبخاصة «اعلان برشلونه»، الذي اطلق في العام 1995، واسس لاحقاً لقيامه مشروع الشراكة الاورو-متوسطية (اوروميد)، اطاراً ضاعطاً ومحفزاً في آن وفي اتجاهين:

1. ضغط على حكومات المنطقة وهيئاتها الاقليمية وفي طليعتها جامعة الدول العربية، ربطاً بالهواجس الاقتصادية والامنية التي عبرت عنها هذه المبادرة وتم تناولها في العديد من الادبيات التنموية التي صدرت حديثاً.
2. محفز لقوى المجتمع المدني للعب دور الشراكة في دفع مشاريع التنمية وتعزيز مناخات الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديموقراطية ربطاً بذلك. كما شكلت محفزاً للحكومات لاعادة النظر في مجمل تعاملها مع مختلف القضايا

التي ارتكزت اليها هذه المبادرات، نظرا لما ارتبط بها من محفزات مالية بصورة مساعدات متنوعة وُعدت بها في اطار تشجيعها على التعامل الايجابي معها.

لقد فُهم مشروع برشلونة على انه نوع من شهادة ميلاد، وحدث مؤسس لمجتمع مدني اورو متوسطي. واكدت سلسلة المنتديات الاورو-متوسطة، في شتوتغارت في نيسان/ابريل 1999، ومرسيليا في تشرين الثاني/نوفمبر 2000، الى الاجتماعات الوزارية الاورو-متوسطة كاجتماع بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر 2001، على اعطاء المجتمع المدني الاهمية في جوانب الشراكة، واعتماد خلاصات المنتديات المدنية في مختلف مقارباتهم لمجمل القضايا ذات الصلة. وقد احتلت قضايا التنمية الاقتصادية والعلاقات الصناعية وقضايا البيئة وحقوق الانسان والمواطنة وحل النزاعات الاجتماعية، عناوين اساسية على جدول اعمال هذه اللقاءات. كذلك، فان قضايا الحوار الثقافي والتعاون الاعلامي وقضايا الهجرة شكلت محاور اساسية ركزت عليها جملة من التوصيات الخاصة في هذه المنتديات. وفي كانون الثاني/يناير 1997 تم اعلان تأسيس «الشبكة الاورو-متوسطة لحقوق الانسان (REMDH). بمبادرة من المركز الدانماركي لحقوق الانسان، وجرى خلال المؤتمر الوزاري الاوروبي المنعقد في مالطة الاعتراف بعضوية هذه الشبكة في مسار برشلونة. وقد تركزت عناوين هذه الشبكة على قضايا مساندة المبادئ العالمية لحقوق الانسان. ومساندة جهود اعضائها ودعمها التنسيق بينها لتمكينها من مراقبة مدى احترام هذه المبادئ. الى ذلك، فقد ركزت مبادئ هذه الشبكة على مساندة انتشار المؤسسات الديمقراطية، وتشجيع قيام دولة القانون، وحقوق الانسان، والتربية في مجال حقوق الانسان في دول المنطقة الاورو-متوسطة. وقد طالوت اهتمامات هذه الشبكة ملفات جديدة حول القضية الفلسطينية. الا ان الحضور الخفر، في مجمل هذه المنتديات، للملفات السياسية وبصورة خاصة تلك التي تपाल المسألة الامنية فيها، عاد ليحتل موقعا اساسيا بعد الهجوم الارهابي على برجى التجارة العالمية في 11/9/2001.

في هذا السياق، وربطاً بمختلف هذه المعطيات الجديدة التي تعزز من فرص خلق بيئات مؤاتية لقيامه وتطوير وتفعيل اطر المجتمع المدني العربي، من جهة، والضغط على الحكومات المعنية باتجاه دعم التحولات الديموقراطية فيها، من جهة اخرى، فان جامعة الدول العربية قد وجدت نفسها امام مرحلة نوعية جديدة لم تشهد لها ولم تختبرها سابقا. وقد امن ذلك، ربطا باوضاع اقليمية وعالمية جديدة، ظروفها ضاغطة ومحفزة في آن.

وتعبيرا عن نضج ظروف بلورة قيامة مجتمع مدني عربي جديد، انطلقت ورشة التشبيك الجمعوي التي سجلت سلسلة من المحطات المتميزة عربيا. فقد امنت المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مشاركة المجتمع المدني العربي في مؤتمر كوبنهاغن 1995 وفي جنيف 2000 ومن ثم في جوهانسبرغ 2002. واعلنت عن تأسيس شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية عام 1999. واعدت المنتدى (للتأكد من زياد) الدولي حول منظمة التجارة 2001 والمنتدى ضد الحرب 2003. وبعد سلسلة الانشطة هذه تم عقد المؤتمر التأسيسي للشبكة العربية للمنظمات الاهلية ببيروت في العام 2002، بمشاركة نحو 1600 من الفاعلين الجمعويين في المنطقة العربية. وقد اعلنت هذه الشبكة لنفسها مجموعة من الاهداف من ابرزها:⁸

2. تعزيز علاقات التعاون والتنسيق والتفاعل بين الاتحادات والتنظيمات العاملة في مجالات التنمية البشرية المستدامة، وبينها وبين المؤسسات العربية الاقليمية والدولية العاملة في المجال نفسه....

3. تطوير العمل الاهلي العربي من خلال برامج ومشروعات رائدة تبادر بها الاتحادات والتنظيمات العاملة في مجال التنمية البشرية..

4. تطوير البناء المؤسسي لهذه التنظيمات لزيادة كفاءتها وفعاليتها في تحقيق اهدافها وتعزيز قدراتها على تنمية مواردها المالية

8 - المرجع السابق. ص: 332.

لتنفيذ البرامج والمشروعات الموجهة نحو الشرائح الاجتماعية
المستفيدة...

لقد شكل عقد هذا المؤتمر والاهداف التي اعلنها تعبيرا عن مرحلة جديدة تؤرخ
لقيامة مجتمع مدني عربي يطرح، فيما يطرح، ضرورة تفعيل الشراكة والترابط بينه
وبين الهيئات الاقليمية، وفي طليعتها جامعة الدول العربية، من اجل الاستفادة
المتبادلة واطلاق ديناميات جديدة تكفل تطوير البناء المجتمعي العربي وتطوير
اداء الجامعة العربية على مختلف الصعد.

- مبادرات الاصلاح الاهلية العربية: مبادرات متناثرة وغياب هموم التشبيك

● «المنظمة العربية لحقوق الانسان»

ان ابرز المبادرات الاصلاحية الاقليمية والتي اتسمت بالجرأة والوضوح بما
حملته من اقتراحات وما عبرت عنه من رؤى جديدة، جاءت من جمعيات
اهلية. من اولى المبادرات الاصلاحية العربية ذات البعد الديموقراطي التي تمت
برعاية جمعيات اهلية، كان اطلاق «المنظمة العربية لحقوق الانسان» التي اعلنها
اجتماع 71 مفكرا عربيا في المؤتمر الذي عقد في منتصف الثمانينات تحت
عنوان «الازمة الديموقراطية في العالم العربي» في قبرص، بعد رفض الحكومات
العربية لاستضافته فيها. جاء هذا الرفض تعبيرا عن حساسية هذا الملف لدى هذه
الحكومات. وشكل تعبيرا عن بروز ميول التشدد السلطوي في تناول جملة
الملفات الخاصة بادارة البلاد بعد تسجيل تفاقم الازمات الهيكلية التي شهدتها
معظم التجارب التنموية في المنطقة العربية، وما سجل في هذا السياق من تحل
عن الالتزامات التي اطلقت في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، رغم المكاسب
الجزئية التي تم تسجيلها على هذا الصعيد في مرحلة سابقة وسجلتها تقارير البنك
الدولي.⁹

9 - راجع تقرير غير منشور حول «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: اطلالة اولية على
المبادرات الدولية والاقليمية». ص: 7/6. منشورات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية
للتنمية.

● تقرير التنمية الانسانية العربية يوليو/ تموز 2002

يطيب للبعض التوقف عند محطة الهجمات الارهابية على برجي التجارة العالمية، في 11/9/2001، تأشيراً لمرحلة اطلاق مبادرات الاصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية بفعل الضغط الذي مارسه حكومة الولايات المتحدة الاميركية على حكومات المنطقة في اطار ورشة محاصرة الارهاب وضربه. في هذا السياق، يُسجل قيام حكومة الولايات المتحدة الاميركية بدور مباشر في عملية الترويج للاصلاح في الشرق الاوسط من خلال مبادرة الشراكة الشرق اوسطية التي اعلنت في يونيو/ حزيران 2002، ومبادرة الشرق الاوسط الكبير وشمال افريقيا، التي اعلنت في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في يونيو/ حزيران 2004. لقد شكلت مهمة اصلاح الشرق الاوسط اولوية قصوى في بداية ادارة بوش الثانية بعدما اصبحت هذه الادارة طرفاً محلياً اثر احتلالها للعراق نيسان 2003.

وان كان من العبث التنكر للدور الذي تركه هذا الضغط، خاصة على حكومات المنطقة، فانه من المحجف بمكان شطب كل المبادرات التي شهدتها المنطقة العربية قبل تداعيات هجمات ايلول 2001. في هذا السياق، يمكن الاشارة الى تقرير التنمية الانسانية العربية الذي كتبه فريق ثلاثيني من المفكرين والباحثين العرب، تحت رعاية الامم المتحدة، وتم اصداره في يوليو/ تموز 2002. وهذا يعني ان فكرة التقرير وتحضيره واليات تنفيذه قامت قبل احداث ايلول 2001. وقد عبر هذا التقرير عن حاجة المنطقة الى الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقدم مقارنة نقدية لسوء الامور في العالم العربي لجهة نقص الحرية ونقص تمكين النساء ونقص المعرفة. واوصى بتمكين المجتمع المدني من خلال رفع العوائق والقيود الادارية. ودعا الى سيادة القانون وارساء ضمانات لحقوق المواطنين الاساسية، وخصوصاً حرية التعبير وحرية تكوين النقابات. وشجع على تعزيز وسائل الاعلام الحرة والمسؤولة. واكد على ضرورة ازالة التحيز ضد المرأة في سوق العمل والتركيز بشكل اكبر على البحث والتطوير في علوم المعرفة. لقد اعتبر البعض ان هذا التقرير لا يشكل مبادرة للاصلاح في حد ذاته، بمقدار كونه

وضع معايير حوار من اجل الاصلاح داخل المنطقة وعلى المستوى الدولي على السواء. وهذا ما وفر اساسا لصانعي السياسات في المنطقة والعالم لطرح مقترحاتهم الاصلاحية في بيئة مؤاتية اكثر.¹⁰

استنادا الى كل ذلك، شكل تقرير التنمية الانسانية العربية اساسا قامت بالاستناد اليه، مقترحات الاصلاح التي تلت اصداره في العالم العربي وذلك بتجسيد التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي تواجهها المنطقة. قد مثل اطلاق هذا التقرير تأسيسا في خلق بيئة محفزة وضاغطة، في آن، على مختلف القوى الناشطة في مجال العمل العام لفتح ملفات الاصلاح واطلاق ورشاتها الخاصة في هذا المجال. الا ان هذا التقرير، مع كل الاهمية التي تسجل لاسهاماته، فقد بقي على ضفاف ملف الاصلاح ولم يلجه، خاصة لجهة الآليات. وبالتالي، فهو لم يتضمن اية اشارات محددة يمكن ادراجها تحت عنوان مقارنة ملف الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي اطلقته جامعة الدول العربية. في المقابل، فقد قارب البعض هذا التقرير نقديا لجهة قصوره في طرح بعض الملفات الشائكة عبر تجنبها. ويشار هنا الى تجنب واضعي التقرير طرح قضايا الدين والثقافة ودور الاسلام في السياسة العربية وفي المجتمع العربي، فضلا عن مغالاته في تقديم صورة قائمة للعالم العربي، ربطا بان هذه المقاربة السوداوية المفرطة ستشكل، من منظور نظرية المؤامرة، اطارا مشجعا لتدخل اجنبي يسعى لفرض ارادته على هذه المنطقة.

● المنتدى المدني العربي الاول/ الموازي للقمة العربية. بيروت

تشكل هذا المنتدى من 52 جمعية اهلية عربية من 13 بلداً. انعقد في محطة اولى عام 2002 اثناء قمة بيروت حيث اصدر اعلانا خاصا سلّم الى السيد طاهر المصري. وسارع الى الانعقاد محاولا استباق انعقاد القمة العربية المخصصة لقضية الاصلاح السياسي التي تأجل انعقادها في تونس حتى آيار/ مايو 2004. واعتبر

10 - راجع منى يعقوبيان. الترويج للديمقراطية في الشرق الاوسط. الجزء الثاني. المبادرات العربية. معهد السلام الاميركي. تقرير خاص رقم 136. مايو/ ايار 2005. ص ص: 2..5.

هذا اللقاء بمثابة قمة للجمعيات الاهلية العربية. وعرف لاحقا باسم «المنتدى المدني». وهو يعتبر من اكثر مبادرات الاصلاح الاهلية العربية تبلورا على هذا الصعيد. وبسبب منعه من الانعقاد في تونس، اجتمع المنتدى في بيروت لمدة اربعة ايام 19-22 مارس/ آذار 2004.

لقد عكس المنتدى المدني في مسار تطوره اللاحق وجهات نظر تشمل المنطقة بأكملها وتعكس مصالح جمعيات حقوق الانسان والجماعات النسائية والمنظمات المعنية بحرية الصحافة. وقامت هذه المنظمات والجمعيات في اطار هذا المنتدى بصفتها جهات مستقلة حقا عن اي حكومة في المنطقة. وسعت الى التعبير عن مجمل الطموحات الشعبية من اجل التغيير. وقد توجهت في دعواتها الى الحكومات بصورة اساسية والى المفكرين والاعلاميين بمختلف انتماءاتهم. وقد اكد المنتدى فيما يطال آلية المتابعة المطلوبة، على ضرورة عقد مؤتمرات موازية للجمعيات الاهلية ترافق مؤتمرات القمة العربية. وقد شكل ذلك اساسا مساعدا لضمان المتابعة المستمرة، من جهة، ومجالا لا يلائم اهتمام اكبر بمقترحاته من اجل الاصلاح، من جهة اخرى. الى جانب ذلك، لم يسجل اي تقاطع يذكر واي تشبيك جدي بين طروحات هذا المنتدى ودعواته الاصلاحية وبين الطروحات الاصلاحية التي اطلقتها جامعة الدول العربية وبخاصة تلك التي قدمت بصفتها تدرج تحت عنوان تعزيز فرص الشراكة والتعاون بين الجامعة والمجتمع المدني العربي، الذي يشكل المنتدى المدني احدى اولى تشكيلاته التنظيمية الاقليمية. ان هذا الواقع يطرح امام المعنيين في متابعة ملف الاصلاح في الجامعة العربية ضرورة الخروج من دائرة الدعوات العامة والمبدئية للشراكة مع المجتمع المدني العربي وهيئاته الى دائرة التفعيل ووضع الآليات التنفيذية لذلك.

● اعلان الدوحة من اجل الديمقراطية والاصلاح

اطلق هذا الاعلان اكثر من مئة مشترك من كافة انحاء العالم العربي يمثلون طائفة عريضة من الصحفيين والناشطين في العمل الاهلي والسياسيين. تم ذلك اثر لقاء استضافه مركز دراسات الخليج التابع لجامعة قطر بدعم من الحكومة القطرية، في

3 و4 يونيو/ حزيران 2004. وقد استمرت هذه الرعاية الرسمية لكل اللقاءات اللاحقة والدورية التي تم عقدها لاحقا، والتي رافقتها جملة من الطقوس الرسمية لجهة دعوة شخصيات رسمية عربية وعالمية للمشاركة في هذه اللقاءات. لقد تركزت توصيات هذا الاعلان على جملة من المطالب السياسية التي تندرج تحت عنوان تعزيز الديمقراطية في المنطقة عبر اصلاح الانظمة العربية على اختلافها. وبمعزل عن مضمون المقاربات التي تضمنها هذا الاعلان، فاننا معنيون برصد مسألة الآليات التي اطلقها لجهة تقاطعها مع الجهود الاصلاحية المطروحة في المنطقة، وبخاصة تلك التي طرحتها جامعة الدول العربية. لقد اكد هذا الاعلان على ضرورة المتابعة في اطار هذه المهمة الاصلاحية. واقترح انشاء مؤسسة لمراقبة الديمقراطية العربية مقرها قطر. على ان تقوم هذه المجموعة برصد ومتابعة المقترحات الواردة في اعلان الدوحة بالاضافة الى مبادرات الاصلاح الاخرى مثل مبادرة بيروت والاسكندرية وصنعاء. لقد مثلت مهمة التشبيك مع المبادرات والهيئات الاخرى في اطار المجتمع المدني العربي، عنوانا بارزا خلصت اليه اعمال مؤتمر الدوحة. وعبر ذلك عن تقدم في ادراك اهمية ذلك في دفع مهمات الاصلاح ودور الاطر المختلفة لتشكيلات المجتمع المدني العربي في ذلك. الا انه من الملفت ايضا ان يغيب عن هذا الاعلان لحظ مبادرة الجامعة العربية الاصلاحية بصفتها عنوانا من عناوين طرح مهمة الاصلاح في المنطقة العربية وما يقتضيه ذلك من سعي للتشبيك معها وتفعيل عناوين التقاطعات المختلفة معها.

● وثيقة الاسكندرية

من اكثر المبادرات الاصلاحية العربية شيوعا. صاغتها مجموعة من 150 مفكرا ودبلوماسيا سابقا ورجل اعمال (100 من مصر الى 50 من بلدان عربية اخرى). تم اطلاقها في مكتبة الاسكندرية لتحمل اسمها اثر اجتماع في 12-14 مارس/ آذار 2004 بدعوة من «تجمع رجال الاعمال الشباب». وتبنت هذه الوثيقة نهجا متعدد القطاعات اذ تتصدى للاصلاح السياسي والاقتصادي

والاجتماعي والثقافي، مع التركيز المتميز على البعد الاقتصادي. وبمعزل عن الجدل الذي اثاره هذا اللقاء لجهة الرعاية الرسمية المصرية له، وما سجله البعض من تراجع مقارنته النقدية ومحدودية دعوته الاصلاحية قياسا باعلان بيروت او اعلان الدوحة، فقد توقف منذ البداية عند مهمة تشجيع تعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني. ودعا الى عقد مؤتمرات وطنية للاصلاح في مختلف البلدان العربية. ومما يلفت في اعلان هذه الوثيقة ان الموقعين عليها قاموا بذلك كأفراد وليس كممثلين لمنظمات محددة مما طرح مسألة تمثيلية الوثيقة وما سماه البعض اشكالية وزنها التمثيلي.

وقد سجلت وثيقة الاسكندرية، باسم من وقعها، سلسلة من الاقتراحات تطال مختلف المستويات التي يفترض ان تطالها الورشة الاصلاحية. وسعيا الى تنفيذ هذه المقترحات، دعت الوثيقة «الى الاتفاق مع جامعة الدول العربية لتبني سلسلة من المؤتمرات العامة والندوات المتخصصة، لمناقشة هذه الموضوعات بالعمق الذي يتناسب واهميتها ودقتها، وضرورة وضعها في اطار عملي، يستجيب الى تحديات الاقتصادات العربية على المستوى القطري والاقليمي».

الى جانب هذه المطالبة التي توجهت بها الى جامعة الدول العربية، لم تسجل هذه الوثيقة اية اشارة الى الورشة الاصلاحية التي اطلقتها الجامعة. وبالتالي فهي لم تشر الى اية تقاطعات او اية عملية تشبيك مطلوبة بين جهودها وجهود مختلف الجهات المنخرطة في اطر المجتمع المدني العربي، ولا بينها وبين الجهود التي اطلقتها الورشة الاصلاحية لجامعة الدول العربية.

● المنتدى العربي للحوار الديمقراطي (اعلان صنعاء)

صدر هذا الاعلان عن مؤتمر عقد بتاريخ 10-12 يناير/كانون الثاني 2004، حضره 820 مشاركا يمثلون 52 بلدا، من بينهم ممثلون عن الحكومات بالاضافة الى طائفة من منظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية، واشتركت الحكومة اليمنية في تنظيمه. ويعتبر الاول من نوعه لجهة جمعه الصريح للحكومات

والمجتمع المدني على قاعدة الاعتراف الجدي بإمكان التعاون المثمر بينهما. وقد تضمن عدة عناوين اصلاحية تطل قضايا انتخاب الهيئات التشريعية، وقيام سلطات قضائية مستقلة، واحترام سيادة القانون، وتمكين المرأة، واستقلال دور القطاع الخاص كشريك حيوي في اي جهد اصلاحي. كما تم التركيز على اهمية تعزيز الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني على قاعدة اهمية الشراكة والحوار بينهما لانجاح النهوض الاصلاحي في المنطقة العربية. وشكل انشاء «المنتدى العربي للحوار الديمقراطي» عنوانا اساسيا للآليات الرامية الى تحفيز الحوار بين مختلف الاطراف الحكومية والاهلية.

الى جانب الملاحظة النقدية التي طالت علاقة هذا المنتدى واعيانه مع السلطات الرسمية وما يتركه ذلك من تأثيرات تطل السقوف الاصلاحية التي يتضمنها، فقد سُجل افتقار هذا الاعلان الى التحديد واقتصار مقارباته على عموميات مبهمة. كذلك سُجل خلوه من اية اشارة للتقاطع والتشبيك مع الجهود الاصلاحية المختلفة التي اطلقتها وتطلقها هيئات ومنظمات المجتمع المدني العربي وجامعة الدول العربية.

● رابطة اصدقاء جامعة الدول العربية

تشكلت الرابطة من مهنيين وناشطين مستقلين، يلتزمون بفكرة التكتل الاقليمي العربي، ويسعون الى تفعيلها. اكدت منذ البداية على صفتها كجماعة اهلية تسعى الى بناء علاقات جيدة مع الامانة العامة للجامعة، ومع مؤسسات العمل العربي المشترك، كما سعت الى بناء علاقات تعاون ايجابية وجيدة مع رسميين عرب، يحملون الافكار والتوجهات نفسها.¹¹

انطلقت الفكرة لدى هؤلاء المبادرين من التساؤل حول كيفية السعي الى تعميق التعاون العربي وتنميته من خلال الجامعة العربية. وشكلت الجمعية مدخلا لمقاربة هذا الجواب. وقد اعتبرها هؤلاء، ومنذ البداية، كجماعة ضغط عربية،

11 - راجع رغيد الصلح. من اجل اصلاح جامعة الدول العربية. مرجع سابق. ص: 368.

بغرض تنمية العلاقات العربية البينية وتطويرها. وسعت الى وضع برنامج مطلي للأقلمة العربية، يتوجه الى الحكومات الراهنة، ويحثها على الاستجابة لحاجات الجماعات المعنية بقضية التكامل العربي ومطالبها. وحرصت على بلورة برنامجها من خلال عملية مسح علمية بحثية، ومراجعة لمقررات الجامعة واتفاقياتها، المتعلقة بمسألة التكتل الاقليمي العربي، والتي وقعت عليها الدول العربية. ومن الملفت، ان هذه الجمعية حددت لنفسها، ومنذ البداية، انها تركز على المطالب التي لا تمس امن النخب الحاكمة، لانه، حسب تقديرها، لن يكون هناك جدوى او فائدة لعمل الرابطة كجماعة ضغط، ان لم تسمح الحكومات بذلك، وتستمع اليها.

● تشبيك وتنسيق: حاجات موضوعية جديدة. محاولة منتدى الحوار الديموقراطي العربي

تحت عنوان «حول التحولات الديموقراطية ودور المجتمع المدني... نظرة الى المستقبل»، عقد في صنعاء بتاريخ 19/20 سبتمبر/ ايلول 2005 منتدى الحوار الديموقراطي العربي الذي نظمه مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان (HRITC). بمشاركة منظمات اقليمية ودولية وحضور اكثر من 150 شخصية عربية واوروبية وممثلين لهيئات اقليمية. ناقش المشاركون قضايا المبادرات والاعلانات الاقليمية في المنطقة التي مهدت الطريق لبرنامج دعم حوار الديموقراطية DAD (اعلان صنعاء- قمة تونس - بيان الاسكندرية - بيان الرباط - بيان الاستقلال الثاني «بيروت» والقاهرة - والدوحة)، وغيرها من مبادرات المجتمع المدني في العالم العربي. كذلك، تم التوقف عند آليات «المنتدى العربي للحوار الديموقراطي» لدعم الحوار داخل المجتمع المدني العربي ولتعزيز شراكة المجتمع المدني مع الحكومات، اضافة الى عدد من القضايا الهامة مثل «محرابة الفساد» المرأة والبطالة سيادة القانون - حقوق الانسان.

لقد اظهر هذا اللقاء الحاجة الى اطلاق مهمة التنسيق بين جملة المبادرات

التي اطلقتها هيئات المجتمع المدني العربي وشهدتها المنطقة العربية على مدى السنوات القليلة الماضية. تأكدت هذه الحاجة في ظل التشابه والتقاطع الكبيرين في عناوين جملة اللقاءات والمنتديات التي تم تنظيمها تحت عناوين الاصلاح السياسي والديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي وادوار قوى المجتمع المدني في ذلك. وقد ابرز هذا التشابه وهذا التكرار مظهرا من مظاهر الاهدار في الجهد والامكانيات الذي اخذ ينفذ الى اطر وهيئات المجتمع المدني العربي. وقد اثار هذا الامر مسألة مصداقية هذه المنتديات وجهودها الاصلاحية فيما هذه الحركة تعيش بداية تبلورها كاطار واعد اساسي في اي جهد اصلاحي مطلوب للمنطقة العربية.

لقد حدد هذا المنتدى هدفية هذا الحوار بوضع آلية للتواصل بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني والتركيز في ذلك على جانبين:

1. صياغة برنامج عمل مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها لتعزيز الحوار والشراكة.

2. صياغة برنامج لتعزيز الحوار والشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني، من جهة، والمؤسسات الرسمية، من جهة ثانية.

في هذا السياق، توقف المجتمعون في هذا المنتدى عند اهمية مأسسة هذا الحوار حتى لا يكون ظرفيا او يوظف سياسيا وان تعتمد خطط العمل على برامج بديلة وان تنتقل منظمات المجتمع المدني من مجرد منظمات احتجاجية الى قوة اقترح. واثار المنتدى، من جملة ما اثاره، مسألة الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الاقليمية. ومما يلفت هنا ان اية اشارة لم تسجل، في اطار ورشة التشبيك والتنسيق هذه، الى جهود الجامعة العربية ومشروعها الاصلاحية.

القسم الثاني

- الفصل الاول: حول المجتمع المدني العربي

- بحث عن دور وسط بيئة مؤاتية وقلقة وانتقالية في آن

في خضم المبادرات الاصلاحية السياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية، منذ مطلع الالفية الجديدة، يتفاقم التساؤل حول موقع ودور «المجتمع المدني العربي». وتحت عنوان «اين المجتمع المدني العربي؟» هناك من يسجل افتقاده هذا الحضور في خضم هذه الورشة الصاخبة من الاصلاحات التي تطلقها حكومات المنطقة وتكتلاتها الاقليمية، السياسية والاقتصادية. البعض يرصد هذا الوجود ويراه ضامرا وهامشيا، واخر يراه حاضرا وواعدا.

ان هذا النقاش يتصاعد وسط اوضاع انتقالية مضطربة ومتفجرة تعيشها المنطقة العربية ستحكم بنتائجها كل مسارات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لعقود وعقود من الزمن. ماذا سيسفر عن احتلال العراق وما يشهده من صراعات اهلية مدمرة؟ مستقبل المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية؟ كيف سترسم خريطة الاوضاع في فلسطين وبخاصة ملف الصراع الوطني الداخلي؟ ازمة لبنان السياسية والاحتمالات التي يتيحها اتفاق الدوحة؟

الاورضاع القلقة في العديد من البلدان العربية التي تواجه شعوبها وسلمها الاهلي وانظمتها خيارات حاسمة في مسارات تطورها المقبلة، ربطا باحتدام صراعاتها الداخلية المتنوعة؟. المشروع الاميركي للشرق الاوسط الكبير ونتائجه الملتبسة؟ الدور الايراني الاقليمي واحلام امبراطورية مستعادة؟ المشاريع الاصولية على تنوعاتها المذهبية وخياراتها المتفجرة والمتكيفة؟

من الطبيعي ان تتأثر اية مقارنة لاوضاع «المجتمع المدني العربي». بمجمل هذه الاوضاع. وبالتالي، فان النتائج التي ستتحقق في اية من هذه المجالات ستطال في نتائجها، فيما تطال، اوضاع هذا المجتمع. الا ان الصورة المركبة عن حقيقة الاوضاع العامة التي تحيط بهذا المجتمع تفترض الاشارة الى جملة من المعطيات الايجابية الجديدة المواكبة والمشجعة والمحفزة على تشكل وتبلور وتطور هذا المجتمع¹². وهي تتراوح بين الاهتمام الدولي والاقليمي والمحلي بمنظمات المجتمع المدني العاملة في البلدان العربية، عبر حشد المبادرات الخاصة بدفع الديمقراطية والاصلاح في المنطقة. وحصول تغير- وان بدا محدودا- في سياسات الانظمة العربية تجاه اسلوب ادارة الحكم والتعامل مع المجتمع والمواطنين. الى بروز ديناميكية غير مسبوقة على مستوى حرية التعبير والصحافة في الكثير من البلدان العربية خلال السنوات الاخيرة، لعبت فيها الفضائيات العربية، رغم ما يمكن ان يسجل عليها من ملاحظات نقدية، دورا صحيا. دون ان ننسى الدور الهام والحاسم الذي وفرته ثورة الاتصالات والمعلومات.

● قلق التشكل واشكالات التبلور

لقد سلطت التطورات التي شهدها العالم والمنطقة الاضواء اكثر فاكثر على هذا المكون الاجتماعي الاساسي، المجتمع المدني. فبحضوره ودوره متكامل خريطة

12 - راجع صلاح الدين الجورشي. «منظمات المجتمع المدني ومعضلة التحول الديمقراطي في العالم العربي». منشورات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. بيروت. اكتوبر/ تشرين الاول. 2006. ص ص: 23..24.

العناصر التي، وعلى قاعدة تشابكها، تتوافر شروط قيامه المشروع التنموي في مختلف مستوياته، وتأسس امكانات نجاحه وتطوره. لذا، فقد تكثف حضور هذا المفهوم في مختلف المقاربات التي قرأت وحللت وخططت في اطار سعيها لتجاوز حالات التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والانساني والتنموي، وبخاصة في مجال تصديها لمهمات الاصلاح التي راجت كثيرا، لكأننا امام «وصفة سحرية» ضجت بها كل الاديات والمبادرات التي يطلقها الجميع من جهات رسمية الى خاصة واهلية، محلية واقليمية ودولية. الا ان هذا الحضور ترافق مع بروز سلسلة من الاشكالات التي ترافق هذا الاستخدام وتطال جملة من المسائل منها:

● ازاحة مفهومية ووظائف جديدة

عبرت اشكاليات مقارنة قضايا المجتمع المدني مفهوما عن مرحلة جديدة تسعى لصياغة عدتها المفهومية في اطار ورشة فهم العالم الجديد، عالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسائر المنظومة الاشتراكية، وما رافقه من تغييرات هائلة ربطا بانتهاء عصر الحرب الباردة. واحدى ابرز ورشات التغيير شهدها العالم الثالث عبر سحب وانحسار وازاحة مفاهيم الثورة والتغيير الثوري والصراع الطبقي، لجهة استبدالها بمفاهيم جديدة تنسجم مع المرحلة الجديدة، مرحلة العولمة. في هذا السياق، تكونت تشكيلة مفاهيمية جديدة يقوم في اساسها المجتمع المدني وما يرافقه من عناوين تطال قضايا حقوق الانسان ومواجهة الفقر والبطالة والامية والتنمية المحلية والجندر والبيئة والادارة الرشيدة وغيرها. وقد وصلت محاولات البعض، على هذا الصعيد، حدود اعتبار ان هذا الحقل الجديد هو الحقل المعاصر لادارة الصراعات والمنازعات والمنسجم مع التغييرات العميقة في عصر العولمة، على حساب البعد السياسي. واعتبر هذا البعض انه ان الاوان لاستبدال صيغة التجمعات السياسية (احزاب وتيارات ومنظمات وغيرها) بصيغ المجتمع المدني وهيئاته واطره.

• بين «المجتمع المدني» والجامعة العربية: هموم مشتركة وتقاطعات ملتبسة

عرف كل بلد من بلدان المنطقة العربية تجربته التاريخية الخاصة في مجال تشكل وتطور هيئات المجتمع الاهلي او المدني. لقد عرفت العديد من هذه البلدان، تاريخيا، تشكل الجمعيات والاطر، التي تصنف في معايير المرحلة الراهنة باعتبارها مجالاً من مجالات المجتمع المدني. وشهد بعض هذه البلدان، منذ عشرات السنين، اطرا خاصة للعمل التنسيقي فيما بين هذه الجمعيات، اشترت الى تطور تجربة عملها وتفاوت ادوارها الاجتماعية والانمائية والانسانية¹³.

لسنا الان بصدد عرض ومتابعة ونقاش هذه التجارب الوطنية المحلية في عمل منظمات المجتمع المدني في بلدان المنطقة، دون ان يعني ذلك اسقاطا لاهمية هذه التجارب وغناها. ان ما يعنينا، في اطار دراستنا هذه، هو رصد ومتابعة تشكل الاطر العربية والاقليمية لمنظمات وهيئات المجتمع المدني، وما اسهمت به، عبر المنتديات والانشطة المتعددة التي نظمتهما، او شاركت فيها، في ورشة الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي اطلقتها جامعة الدول العربية. وكيف تقاطع عمل هيئات هذا «المجتمع المدني العربي» مع جهود الجامعة العربية؟. كيف يتمظهر وعي اهمية هذا التقاطع في الجهود المختلفة التي يقوم بها هذين الطرفين؟. الاشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال،¹⁴ تطال مدى القدرة الحقيقية

13 - ظهر اول اطار تنسيقي لهيئات عاملة في حقل التنمية والخدمات الاجتماعية في لبنان

بتاريخ 29/9/1980. اثر دعوة من «الحركة الاجتماعية»، تشكل «اتحاد» (التنسيقات

الاجتماعية والانمائية) من سبعة اعضاء: اتحاد غوث الاولاد. اتحاد المؤسسات التربوية الاسلامية.

جمعية تنظيم الاسرة. الجمعية المسيحية للشابات. الحركة الاجتماعية. كاريتاس لبنان. مجلس

كنائس الشرق الاوسط. وبعد تجربة استمرت لست سنوات، تطورت هذه الصيغة لتصبح في سنة

1986، «تجمع الهيئات الاهلية التطوعية في لبنان». راجع حول هذه التجربة: شفيق شعيب.

«الحركة الاجتماعية» تاريخية التطوع وتحديات المستقبل. منشورات الحركة الاجتماعية.

بيروت. تموز 1986.

14 - راجع د. عبد الله ساعف. «نحو انفتاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي.

بحث قدم الى ندوة: «من اجل اصلاح جامعة الدول العربية». نشر اعمالها مركز دراسات

«للمجتمع المدني العربي»، في التأثير على قضايا مهمة، مثل تفعيل العلاقات العربية العربية، في اطار الجامعة، وخلق فضاء يشجع على المزيد من عملية التنسيق والاندماج على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ان متابعة هذا الامر يتطلب توافر قاعدة معلومات تفصيلية دقيقة، عن حالة «المجتمع المدني العربي»، ومتابعة المحاولات الجارية لتطوير تجربته وتفعيل حضوره عبر المنتديات العربية الهادفة الى تعزيز دوره في اطار ورشة الاصلاح المطروحة على مختلف المستويات. الى ذلك، فان هذه الاشكالية تثير، فيما تثير، مسألة الشراكة بين «المجتمع المدني العربي» والجامعة، وهذه لن تقوم خارج توفر ارادة حقيقية تحسم من خلالها الجامعة العربية امر تمثيل «المجتمع المدني العربي» في نشاطها بصورة عضوية تترجم حقيقة خيار الشراكة المعلنة في اكثر من مناسبة. ويظهر «المجتمع المدني العربي»، في المقابل، وعيه وخياره وعمله في مجال التعبئة والتحفيز لترجمة هذه الشراكة. فإين نحن من هذه المسألة؟ وما هي الاستعدادات الحقيقية للسير في هذا الاتجاه؟

● قبل «الايين؟»، أي «مجتمع مدني عربي»؟

في اطار البحث عن واقع ودور المجتمع المدني، برز بصورة جلية مأزق تحديد وتعريف هذا المجتمع. البعض قارب ذلك بابرار سمته «السلبية» «النافية»، وقدمه على انه الاطار الذي يشتمل على المنظمات غير الحكومية. اما ما هو بالتحديد هذا الـ«غير الحكومي»؟. انه تارة المجتمع الاهلي مع ما يثيره ذلك من جدل مفهومي بين «الاهلي» و«المدني». ومعزل عن هذا الجدل، فان هذا المجتمع يشتمل على كم هائل من الجمعيات والمنظمات التي يتنوع نشاطها ويتعدد لدرجة تثير اشكالات دائمة ترتبط بال حاجة الى وضع معايير تميز بينها وتسمح بامكانية تصنيفها ربطا بذلك. وهذه المسألة تواجهها العديد من الجهات الرسمية والاهلية الناشطة في هذا المجال، امام جيش المنظمات التي تقارب عشرات الالاف في المنطقة العربية

الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية. 2005. ص ص: 331...346.

(البعض يقدر الرقم بـ السبعين الفا) وهي في لبنان، مثلا، تتجاوز الاربعة الاف جمعية.

والـ«غير الحكومي» هو تارة اخرى الجمعيات الناشطة في مجالات العمل التنموي، على قاعدة المفهوم الجديد لهذا العمل والذي ابرزته واغنته مقاربات الفكر التنموي الحديث منذ مطلع التسعينات، والمركز الى البعد التنموي الخدماتي ومفهوم الحقوق والتغيير. وعند الاستناد الى ذلك، تبرز سلسلة من التناقضات الاضافية التي تظهرها العديد من الاديبيات التي تقدم في المنتديات الخاصة بذلك.

امام هذه المقاربة، وفي مواجهتها، يثير البعض الجانب الايديولوجي في تعريفه وتحديده لمكونات هذا المجتمع المدني. ويسارع الى شطب العديد من المنظمات الناشطة ربطا بخياراتها هذه. وهذا ما تشهده ورشات النقاش في العديد من المنتديات التي ناقشت مهمات قيامة هذا المجتمع وطبيعة مكوناته. وكانت المنظمات والهيئات المدنية ذات التوجه الاسلامي عرضة لاثارة اوسع نقاش في هذا الصدد. وامام هذا الاشكال المستمر اجتهد البعض لتعويض هذا الخلل القائم بمحاولة تسوية قوامها التمييز بين اسلام متطرف يسميه احيانا بالجهادي واسلام مرن منفتح ومتسامح ويؤمن بآليات الحكم الديموقراطي، ليقصي الاول عن ميدان العلاقة وعن الاقرار بانتسابه الى المجتمع المدني، وليقبل بالعلاقة والشراكة مع الثاني. الا ان عناصر هذه التسوية تسقط امام تنوع المعايير والمقاربات في هذا المجال لدى العديد من الجهات المعنية المحلية والاقليمية والدولية، الرسمية والاهلية. فيتحول من هو مرن هنا الى فاقد لذلك لدى جهة اخرى. وهذا ما يتيح قدرا من الاستنساابية المعطلة عندما يريد البعض ذلك، باهداف سياسية وايديولوجية وعمالنية.

كذلك، فان الـ«غير الحكومي» يثير التباسا جديدا، لجهة علاقته مع الجهات الرسمية، او مع بعض القوى السياسية التي تشكل جزءا من مكونات السلطة الرسمية في هذا البلد او ذاك. وتقوم العلاقة والهوية والخيار السياسي، كمعضلات اضافية في مجال تحديد مكونات هذا المجتمع المدني. وبالتالي، فان بعض الناشطين في

هذا المجال، يشير هذه الاشكالية عبر الدعوة الى محاصرة هذه المنظمات المدنية، ذات الهوية السياسية والمنتمية الى قوى السلطة، وشطبها من دائرة التعامل معها ورفض اعتبارها جزءاً من مكونات المجتمع المدني.

الى جانب كل ذلك، هناك التباس اضافي يواجه المجتمع المدني ويرتبط باعتبار البعض ان البعد الوطني هو مكون اساس من مكونات هذا المجتمع. في هذا المجال، تثار مسألة العلاقة مع «الخارج»، جهات رسمية ام منظمات اقليمية ودولية. وسرعان ما يدخل هذا البعض معيار هذه العلاقة في دائرة التصنيف الوطني مميزا بين «وطنيين» جديرين في تكوين هذا المجتمع المدني، وعملاء للاجنبي على هذا المجتمع ان يحاصروهم وينبذهم. وتطلق في هذا المجال ادبيات «التآمر» الذي يسم كل علاقة مع هذا الخارج، مسقطا كل جهد مطلوب للتمييز بينه، في حال حصوله، والتعامل الموضوعي مع هذا الخارج ربطا بسياسات المصالح الاجتماعية والوطنية العليا وتقاطعاتها الموضوعية في عصر العولمة. ومما يفاقم هذا الاشكال، ان نظرية المؤامرة المرتبطة بالعلاقة مع هذا «الخارج»، تشهد بدورها تصنيفا سياسيا وايدولوجيا لدى بعض المتأثرين بها، يتعايش معه رفض مؤامرة هذا «الخارج» مع التنظير والعمل للتقاطع العميق مع «خارج» آخر على قاعدة وحدة مصالح الامة، التي يشكل مداها العالم، موحدة على اساس معايير طائفية ودينية وايدولوجية وسياسية.

اشكال اضافي يواجه هذا المجتمع المدني، لطالما تمت محاذرة مقارنته، حيث ترك للتذاكر الشفهي، فيما لو اراده البعض. هذا الاشكال يرتبط ببعض التصنيفات التي سبق الاشارة اليها، ولكن نتاولها الان في مجال الاشارة الى تقاطعات القومي مع الابعاد الدينية والوطنية والثقافية. ففي المنطقة العربية، فئات قومية واثنية وثقافية عديدة. الاسلام والمسيحية، رغم ما يتهدد الاخيرة من مخاطر انحسار الوجود في بعض البلدان العربية، مع وجودهما المميز والخاص، لا يختصران كل المكونات الثقافية في هذه المنطقة، كما هو الحال مع العرب وعدم اختصارهم للتشكل القومي فيها. فهل سيشكل هذا الهم الديموقراطي معيارا من معايير تشكل هذا المجتمع المدني الذي يقوم استنادا الى المكونات الحقيقية لشعوب المنطقة وثقافتها

- خارج كل تعسف، ابشعه التعسف الايديولوجي .
- فكيف سترتسم علاقة المجتمع المدني العربي مع المنظمات والهيئات المدنية لامازيغ المغرب؟
- وهل سيكون ليهود المغرب، مثلا، حضورا مشروعا في اهتمامات منظمات المجتمع المدني المغربي وبالتالي العربي؟ وهل ان منظمات المجتمع المدني المغربي معنية، قل مطالبة بذلك؟؟؟؟.
- هل من الممكن مقارنة قضايا سكان جنوب السودان، في بعدها الثقافي بصورة خاصة، بصورة موضوعية، بصفتهم هم كما هم؟؟؟
- بعض طوائف العراق، التي يتهدد وجودها وسط صمت مريب، هل هي مجال من مجالات عمل ونشاط هذا المجتمع المدني العراقي وبالتالي العربي؟؟؟.
- كيف سترتسم العلاقة مع منظمات وهيئات المجتمع المدني لاکراد العراق ولبنان، كونها تشكلت وتشكل بهذه الصفة، في ساحاتهم الوطنية وعلى المستوى العربي؟
- وما هي آفاق العلاقة مع منظمات وهيئات الاقباط في مصر؟

-الفصل الثاني. غربة برنامج ادارة الحكم في الدول العربية (POGAR) عن التقاطع مع الجهود الاصلاحية للجامعة العربية

في العام 2000، اطلق البرنامج الاقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP-RBAS) برنامج ادارة الحكم في الدول العربية (POGAR) بهدف تعزيز جهود التنمية البشرية في المنطقة العربية عبر دعم الجهود الآيلة الى ترسيخ دعائم الحكم الرشيد فيها. انتقل البرنامج من نيويورك الى بيروت اواسط العام 2002، وقد تمكن بفضل موقعه الجديد في المنطقة العربية من توسيع انشطته وتطوير عمله بشكل ملحوظ. فقام بتنظيم عدد من المؤتمرات وورش العمل، وبادر الى اطلاق مجموعة من المشاريع الاقليمية، واقام الشبكات والشراكات الوطنية والاقليمية والدولية بهدف تعزيز التعاون بين كافة الجهات المهتمة بشؤون ادارة الحكم والتنمية في المنطقة العربية.

● مهمة البرنامج

وقد رأت ادارة هذا المشروع، في تقرير موجز وضعته حول مهمة البرنامج، ان الدول العربية تدرک، بكافة شرائحها، ان ادائها التنموي الحالي لا يعبر عن طاقاتها ومواردها المالية والبشرية. لذا، وبالرغم من تحقيقها تقدما مهما في اكثر من ميدان تنموي خلال العقود الثلاثة الاخيرة، لا تزال الدول العربية بحاجة ماسة الى دعم منظم ومستمر يمكنها من مواكبة تحديات العولمة والالفية الجديدة، وتحقيق الانجازات التنموية على اكثر من صعيد. فمستوى الرفاه، في الدول العربية مهما كان المقياس المستخدم، يتفاوت بين الدول العربية الاعلى ترتيبا على مقياس التنمية البشرية والدول الادنى ترتيبا، شاسع يكاد يماثل التفاوت الحاصل بين الدولة الاكثر تنمية والدولة الاقل تنمية على مستوى العالم اجمع. والمجتمعات العربية ما زالت بعيدة جدا عن الافادة الكاملة من امكاناتها المالية ومواردها البشرية. ويبقى الاداء التنموي البشري فيها غير مرض بالمقارنة مع

مناطق نامية اخرى في العالم كمنطقة شرق آسيا او اميركا اللاتينية. لمجمل هذه الاسباب، تم اطلاق البرنامج في محاولة لتأمين الموارد المالية اللازمة والخبرة الفنية الضرورية لبناء المعرفة ودعم جهود اصلاح ادارة الحكم بنية تعزيز التنمية البشرية في المنطقة العربية. وقد حددت ادارة المشروع لبرنامجها هدفا اساسيا يقوم على «توفير بيئة ملائمة لبناء القدرات في ادارة الحكم عبر تقديم الدعم لقوة الدفع المحلية والاقليمية الساعية نحو الاصلاح. ويسعى لتحقيق ذلك من خلال بناء المعرفة ونشر الوعي وتشجيع ممارسات الحكم الرشيد في الدولة وفي المجتمع المدني وفي القطاع الخاص بحيث يأتي التطوير من الداخل نابعا عن قناعاته متجزرا باحتياجاته».¹⁵

• الاطار المفاهيمي

يستند البرنامج الى مجموعة المبادئ الورادة في عدد من الاتفاقيات والاعلانات والقرارات التي نشأت في اطار الامم المتحدة وتطورت بتطور الوعي الدولي الخاص باهمية الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية البشرية. فهناك الاعلان العالمي لحقوق الانسان (1948)، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) وغيرها من الوثائق التي تناولت حقوق المرأة وحق الانسان بالتنمية وحقه باقامة العدل. وهناك الاتفاقيات والوثائق الدولية ذات الصلة المباشرة بادارة الحكم «كالمبادئ الاساسية بشأن استقلال السلطة القضائية» (1985)، و«المبادئ التوجيهية بشأن دور اعضاء النيابة العامة» (1990)، و«اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد» (2003) وغيرها. وهناك قرارات الجمعية العامة كالقرار 2/55 الصادر تحت عنوان «اعلان الامم المتحدة بشأن الالفية» (2001)، والقرار رقم 96/55 الصادر تحت عنوان «تعزيز الديمقراطية وتوطيدها» (2001).

15 - راجع برنامج الامم المتحدة الانمائي. برنامج ادارة الحكم في الدول العربية (POGAR).

دليل موجز. الموقع الالكتروني www.undp-pogar.org

تشكل هذه الوثائق مجتمعة الاطار المفاهيمي الذي ينطلق منه البرنامج في تحديد اهدافه واستراتيجياته وادوات تنفيذها. ويسعى، حسب تحديد ادارته، الى تعميم المبادئ الواردة ضمن هذا الاطار وتشجيع الدول العربية على تبنيها وتطبيقها من خلال بناء المعرفة ونشر الوعي ودعم الاجراءات الآيلة لذلك.

• استراتيجية برنامج (POGAR)

تقوم استراتيجية برنامج ادارة الحكم في الدول العربية (POGAR)، كما حددتها ادارته، على اربع ركائز رئيسية تم اعتمادها للمساهمة في توفير الدعم لكافة الاطراف الداخلية الساعية للاصلاح، وذلك لتمكينها من العمل على احداث التغيير وتعزيز التنمية البشرية في المنطقة العربية بصورة فعالة وايجابية مقبولة من الجميع.

1. الاعتماد على المرجعيات الداخلية: تتميز استراتيجية البرنامج بتركيزها على مرجعيات المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عملية بناء القدرات وصياغة الاطر الكفيلة بدعم جهود اصلاح ادارة الحكم في المنطقة العربية. في هذا المجال، تؤكد ادارة المشروع على «ان اهمية الاعتماد على المرجعيات الداخلية تكمن في ملائمة كافة الطروحات والاجراءات مع خصوصيات الدول العربية، وذلك حتى تأتي الحلول نابعة من الداخل وبالتالي قادرة على التأثير الايجابي وعلى التعايش مع واقع المجتمعات العربية وتطلعاتها.
2. اشراك كافة فئات المجتمع: عبر اشراكها جميعا (دولة/ قطاع خاص/ مجتمع مدني)، بصورة فعلية في عملية صناعة القرار، وبطريقة تأخذ مصالح الجميع وهو اجسهم بعين الاعتبار.
3. احترام الاولويات الوطنية: ينطلق البرنامج من الحاجات الوطنية في مجالات ادارة الحكم، وتقوم استراتيجيته على احترام الاولويات الوطنية بحيث يكمل الجهود المبذولة اساسا ويتلافى الازدواجية والتضارب السلبي الذي يضعف من فعالية العمل والدفع باتجاه الاصلاح.

4. بناء الشبكات والشراكات على كافة المستويات: الوطنية والاقليمية والدولية. فهذه الشراكات قادرة على تقديم الدعم الدائم والمستمر للحكومات العربية في مجال تصميم وتنفيذ السياسات الخاصة باصلاح ادارة الحكم.

وفي اطار برامجه الفرعية المتخصصة، نظم برنامج ادارة الحكم في الدول العربية (POGAR)، عددا كبيرا من المؤتمرات والاجتماعات وورش العمل بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات والمنظمات الوطنية والاقليمية والدولية، معالجاً محاور:

1. محور حكم القانون.

2. محور المساءلة والشفافية.

3. محور المشاركة.

في اطار محور المشاركة، دعمت ادارة البرنامج «العمل المتعلق بتفعيل دور المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في اصلاح القطاع العام، وتطوير العلاقة بينهم وبين السلطات المعنية». وفي هذا المجال، تضمنت الوثيقة التحضيرية المعدة في اطار البرنامج الخاص بهذا المحور، والتي عرضت تحت عنوان «الموضوعات الاستراتيجية المقترحة المتعلقة بالسياسات الخاصة بالمجتمع المدني»، التالي:

- تنمية القدرات المؤسسية واقامة الشراكات الاستراتيجية مع الاحزاب السياسية، والمؤسسات الحكومية والشعب ككل.
- اقامة التحالفات مع القطاع الخاص والجمعيات المعنية [...]
- لتعزيز التواصل مع الحكومة وكسب المزيد من التقدير عن طريق تقديم النصيحة البناءة والمشاركة في الخبرات.
- لعب دور الجسر الذي يربط بين المجتمع والحكومة [...].
- تعبئة الموارد [...] مع الالتزام الواجب بالقوانين الحالية لتجنب الاصطدام مع السلطات.

من الواضح، ان ادارة المشروع وضعت لنفسها ومنذ انطلاقتها عنوانا واضحا لعملها يرتبط بمراعاة خصوصيات دول المنطقة العربية، وعدم الاصطدام

بالسلطات القائمة. واحد العناوين الرئيسية لذلك، يكمن في احترام الاولويات الوطنية ربطا بالشراكات مع الحكومات. ان خصوصيات الدول، (لاحظ ان الخصوصية هي للدولة وليست هنا للمجتمع)، هي، في التجربة العربية المعاصرة، خصوصيات الانظمة السياسية التي تحكمها، حيث يضيق الفارق بين الاثنين لحدود التماهي المطلق الذي يؤدي الى التعامل الاندماجي على قاعدة ان مصالح هذه الانظمة هي نفسها المصالح العليا للدولة نفسها. وينسحب هذا التماهي ايضا على العلاقة بين السلطة والنظام ليختصرهما شخص القائد/ الزعيم، في مرحلة اصبحت فيها، حسب تعبير الاستاذ الكبير محمد حسنين هيكل، الجمهوريات العربية قادرة على تنظيم توارث السلطة فيها بصورة مستقرة اكثر مما هي في الانظمة الملكية الوراثية.

وبالتالي، فان هذا البرنامج الاصلاحى لادارة الحكم قد حدد لنفسه وبوضوح، ومنذ البداية، سقوفاً للتكيف مع واقع هذا النظام الرسمى العربى. وارتضى، منذ البداية ايضا، ان يتحرك اصلاحيا تحت السقوف المتاحة من قبل هذا النظام نفسه ربطا بالظروف الاقليمية والدولية الضاغطة في هذا المجال. وهذا يعنى ان مهام التغيير السياسى التى تنشدها ادارة المشروع، لا بد لها من ان تطرح وتتابع ربطا بهذه المعادلة الاساس، دون ان يعنى ذلك، بتقديرنا، اى انتقاص او تبخيس بهذا الجهد الاصلاحى الهام. كذلك، فان اية شراكات مفتوحة، فى اطار هذا البرنامج، هى شراكات متكيفة مع كل ذلك، وتتحرك تحت سقوف هذا الواقع وتلتزم بقواعده وتتقدم بالتوافق معه وليس بمصارعة او مغالته. وبطبيعة الحال، فان هذه المعادلة ستعكس على مجمل الشراكات التى سينسجها هذا البرنامج مع فعاليات المجتمع المدنى وهيئاته المختلفة.

● جهد دولى اضافى فى ورشة التحفيز المتكيف من اجل الاصلاح

من الواضح ان الجهد الجديد الذى اطلقه برنامج (POGAR)، جاء بالتوازي مع جملة المبادرات الدولية التى استهدفت المنطقة العربية فى نفس المرحلة، تحت عنوان الحث على الاصلاح والديموقراطية، واستعرضناها فى مكان آخر من هذه

الدراسة. وان تفاوتت نسبيا العناوين المباشرة التي استندت اليها جملة المبادرات هذه، وفي قلبها مشروعنا الذي نحن بصدد استعراضه، فهي تقاطعت بوضوح عند فذلكة التبرير المستندة الى تخلف ومحدودية النتائج التتموية المحققة على مستوى المنطقة العربية. الا ان ما يميز مشروع (POGAR) هو استناده الى تقدير ادارته «ان المنطقة العربية ليست بعيدة عن الاجماع العالمي حول قدرة الحكم الرشيد على تشجيع النمو الاقتصادي وتمتين التوافق الاجتماعي، ومكافحة الفقر، وضمان حقوق الانسان، وتعزيز الثقة بين الحكومة والشعب في دولة ومجتمع». وتضيف ادارة المشروع: «في السنوات الاخيرة، بدأ يتبلور في المنطقة العربية ادراك جدي لاهمية الحكم الرشيد ودوره المحوري في اطلاق عملية تنموية شاملة ونشطة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية». واستند التقرير في تبريره لهذا الاستنتاج الى جملة المبادرات الاهلية التي شهدتها المنطقة العربية من «اعلان صنعاء» حول الديمقراطية وحقوق الانسان، و«اعلان الاسكندرية»، الى تبني القادة العرب «وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والاصلاح» في القمة العربية السادسة عشر (تونس 2004) والتي اعلنوا فيها تصميمهم متابعة جهود الاصلاح وتكثيفها وتعميق اسس الديمقراطية والشورى، ومواصلة الاصلاحات الاقتصادية ووضع استراتيجية تنموية عربية، الى جهود القطاع الخاص الذي تجلّى باصدار مجلس الاعمال العربي (Arab Business Council) خطته الاصلاحية (2004) التي تشمل جملة امور بينها تحرير الاقتصاد وتعزيز التنمية البشرية.

استنادا الى كل ذلك، تسجل ادارة البرنامج استنتاجها «ان الارادة السياسية العربية الرسمية وغير الرسمية، والرغبة بالتغيير آخذتين بالتبلور شيئا فشيئا في ظل تزايد الادراك، على كافة المستويات، لاهمية الاصلاح ودور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية البشرية في المنطقة العربية». وهي في ذلك، تُقدم لمشروعها باعتباره يأتي منسجما مع تبلور حاجات عربية يلبسها ويتقاطع معها، وليس آت من خارج يثير في المنطقة العربية حساسية خاصة، حيث تسود نظرية المؤامرة لدى اوساط عديدة رسمية وغير رسمية. وبالتالي، فلا بأس ببعض التريين الايجابي

والمبالغة الزهرية في تقدير موقع وحضور خيار الاصلاح والديموقراطية في لوحة الخيارات الراهنة التي تعيشها المنطقة العربية، ويعيشها النظام الرسمي العربي بخاصة. فان هذين العاملين، التزيين والمبالغة، لا بد يتدخلان في تثقيف العناصر الايجابية الدافعة والمتقاطعة مع قوى الاصلاح والديموقراطية ورغبتها الفعلية في احداث التغيير في المنطقة العربية.

• تفعيل المجتمع المدني العربي احد الاستهدافات الكبرى لبرنامج ادارة الحكم في الدول العربية (POGAR)

منذ انطلاقة، اولت ادارة هذا البرنامج اهتمامها البارز لدور المجتمع المدني العربي في مجمل المشروع الاصلاحى الذي تشهده المنطقة العربية. وفي هذا السياق، سارعت، بالتنسيق مع عدة جهات دولية راعية، الى تنظيم ورشة عمل خاصة حول: الادارة الرشيدة في العالم العربي: دور مؤسسات المجتمع المدني وسبل قياس قدراتها.¹⁶

وان تركزت اعمال اللقاء على التداول في هذا المفهوم الجديد الوافد الى المنطقة (Good Governance) والاتفاق على تعريبه تحت مسمى جديد، سيزاحم لاحقا اشقاء له دون استقرار او قرار، هو «الادارة الرشيدة»، والسعي لتوصيفه وابراز مضامينه ومستلزمات قيامته وتطوره، فان اللقاء شكل مناسبة للتداول نقديا في اوضاع المجتمع المدني العربي. وفي هذا الصدد تم تسجيل جملة من الملاحظات النقدية التي تركزت على:

1. غياب الشفافية بصدد تكوين السلطة وعدم تداولها في هذه المنظمات، وبصدد اليات انتاج القرار وادارته في عملها.

16 - راجع ملخص اسهامات كتاب وناشطون عرب في ورشة عمل حول «الادارة الرشيدة في العالم العربي: دور مؤسسات المجتمع المدني وسبل قياس قدراتها». 28/29 ايار/ مايو 2002. عمان. اعداد زياد ماجد. برنامج بنيان 2 المنفذ من قبل المؤسسة الدولية للادارة والتدريب، بالتعاون مع الاتحاد الاوروي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤسسة «فريدريش ناومان». نشر التقرير بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 2002.

2. غياب الشفافية بصدد الانفاق المالي .
 3. انخفاض التمثيلية الشعبية لمنظمات المجتمع المدني وهشاشة ومحدودية علاقاتها مع المواطنين خارج البعد الخدماتي المحدود الذي تنشط فيه.
 4. ميل انحساري متواصل في حضور العمل التطوعي لمصلحة سيادة العمل المأجور، و احيانا، في شروط محفزة ومزايا تتجاوز السائد في سوق العمل المحلي.
 5. غياب الرؤية والبعد التنموي عن قيادات منظمات المجتمع المدني والتركيز على الخدمات المحدودة والمشاريع الصغيرة والجزئية.
 6. ضعف التنسيق بين قيادات هذه المنظمات في مشاريعها وبرامجها الامر الذي يتجلى في تكرار المشاريع المنفذة مما يؤدي الى حالات اهدار جدية في هذا المجال.
- استنادا الى جملة الملاحظات النقدية هذه، دعا اللقاء الى اطلاق ورش نقاشية داخل هذه المنظمات وفيما بينها تحت نفس العناوين السائدة في مقاربات الحكم الصالح المطروحة، والتي يفترض ان تتركز على التالي:
1. تفعيل مشاركة الشباب والنساء والفئات المهمشة في الانشطة والبرامج الخدماتية والتنموية.
 2. تعزيز مفهوم العمل التطوعي والاسهام في بناء المواطنة من خلال تكريس مبدأ الحق والواجب.
 3. ارساء ثقافة التحاور والتعاون بين المواطنين المنخرطين في العمل العام، مما ينعكس على سلوكهم اليومي وثقافتهم الوطنية.
 4. التدريب على المساءلة والمراقبة عبر التعود على ممارسة شؤون الادارة واعتماد مقاييس للتقييم خلال تنفيذ المشاريع والبرامج.
 5. المشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية والخدماتية مع القطاعين العام والخاص.

● مهمة البحث عن دلالات غياب التقاطع مع المشروع الاصلاحى
للجامعة العربية

عملت ادارة البرنامج ومنذ انطلاقة مشروعها، على تشجيع ودعم ممارسات الحكم الرشيد من خلال وسيلتين:

- الاولى: بناء الوعي والمعرفة في كافة مجالات ادارة الحكم.
- الثانية: دعم نشاطات الاصلاح والتطوير من خلال تنظيم وتنفيذ الاجتماعات والمبادرات والمشاريع التي تشجع ممارسات الحكم الرشيد في المنطقة العربية.

لقد سارعت ادارة مشروع (POGAR) الى اطلاق العديد من الورش والشراكات مع الجهات الرسمية والخاصة في العديد من الدول العربية. ونظمت سلسلة من المنتديات المتخصصة التي ناقشت جملة من المسائل التي تدرج تحت عناوين المشروع الاصلاحى لادارات الحكم في المنطقة العربية. وقد استطاعت، على مدى السنوات القليلة التي انقضت على انشائها، ان تراكم امام المهتمين جملة من المعطيات الارشادية في الحقول التي انخرطت في العمل من خلالها، ويمكن الحصول عليها بسهولة فائقة عبر الموقع الالكتروني الخاص بالمشروع. من الملفت ان مختلف هذه الجهود المتراكمة عبر عشرات الانشطة التي انجزت، لم تسجل اي تقاطع يذكر مع الجهود المتراكمة التي اطلقتها الجامعة العربية، بالرغم من تأكيد ادارة البرنامج على سعيها الى البحث عن شراكات وطنية واقليمية، في اطار تدعيم ورشة الاصلاح في المنطقة. فهل يحمل هذا الواقع اية دلالات لجهة انعدام اية مراهنة على جهد الجامعة العربية في هذا المجال؟ لماذا لم تثر حملة الجامعة العربية الاصلاحية، في المقابل، اي حافز لنسج اية شراكة معها على هذا الصعيد؟ وهل ان ورشة الجامعة الاصلاحية تحضر في الاعلان السياسى فيما تنحسر عن الحضور في الواقع المحقق؟. ان هذا الواقع وما يثيره من تساؤلات، يؤكد امام مجمل المعنيين والمهتمين على ضرورة السعي الى فهم معاني ودلالات ذلك في اطار السعي الى مواجهة حالة التشظى التي تعيشها الورشة الاصلاحية في المنطقة العربية.

- الفصل الثالث: مقاربات نقدية

- مقارنة نقدية قطاعية: نموذج اتفاقية التجارة الحرة العربية (GAFTA)

اظهر التقرير الخاص بالخيارات الاقتصادية، الذي قدمه امين عام الجامعة السيد عمر موسى، اهمية، بل مركزية، الموقع الذي تحتله القضايا المرتبطة بملف اتفاقية التجارة الحرة العربية (GAFTA). ويمكن القول ان هذا الملف يمثل احد المفاتيح الاساسية للسياسة الاقتصادية الجديدة التي تقدمها الجامعة للقمة العربية من اجل تبنيها. وبصياغة اخرى، فان مجمل المشروع الاقتصادي الاصلاحى، في اطار الورشة الشاملة للاصلاح التي اطلقتها وتابعتها جامعة الدول العربية، يقوم على عدة مرتكزات يمثل ملف اتفاقية التجارة الحرة العربية (GAFTA)، احد ابرزها.

اننا بصدد ملف انخرطت فيه العديد من الدول العربية عبر اتفاقات عقدتها مع البلدان المتقدمة الرئيسية. وهذا ما يترتب عليه جملة التزامات وقيود ذات مترتبات عميقة وشديدة التأثير على مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، اي على مستقبل شعوبها لاجيال واجيال. في هذا السياق، انخرطت غالبية الدول العربية في مفاوضات مع الاتحاد الاوروبي عبر الشراكة الاورو-متوسطة، او مع الولايات المتحدة الاميركية. وهناك ايضا اليابان والصين واستراليا... وتخوض البلدان العربية هذه التجربة الجديدة وسط اوضاع غير مريحة لجهة عجزها عن استنباط قواعدها الخاصة التي من شأنها ان تمكنها من التنافس على نحو افعل.¹⁷ في اطار هذا العجز ايضا، نلاحظ غياب جملة من الملفات التي تستلزمها

17 - راجع «اتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية». تقرير خاص حول نتائج الاجتماع الاقليمي من اعداد كندة محمدية. الفصل الخاص بـ «عرض عام لاتفاقيات التجارة الحرة العربية». نشر التقرير باللغتين العربية والانكليزية. منشورات «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية». ANND. ص: 8...26.

عملية التحرير، والبعض اسماها عملية التسهيل والتسيير. ان مقارنة هذا الملف الاساس، وما يتفرع عنه من ملفات فرعية، تتطلب مقارنة مباشرة وعملية مستندة الى معطيات محددة. فقد اظهرت التجارب المحققة ان منطق التعميم في ادارة هذه الملفات وهذه العمليات اصطدم بالواقع حيث ان ما برر التقدم والنجاح في تجربة بلد معين لم يحقق نفس النتائج في بلد آخر. كذلك، فقد اظهرت التجارب المحققة ان هناك ضرورة للامام الكامل بالتعقيدات المؤسسية والادارية وغيرها. فقد يتحول ادخال بعض الانظمة الجديدة لتسيير التجارة الى عامل يزيد من هامشية وانكشاف الدول النامية ويعرضها الى تكاليف غير متوقعة.¹⁸ ولكي يكون تنفيذ مشروعات ملف تحرير، او تسهيل او تسيير التجارة، فعالا، لا بد له، في ضوء التجارب المحققة، من ان يتم كجزء من عملية اصلاح وتطوير شاملتين لادارة التجارة، سواء على مستوى الشركات الخاصة او على المستوى الاداري. وهذا يستلزم ايضا مقارنة ملف الشفافية، كمعبر اساس لتناول مجمل هذه المسائل، الامر الذي يفتح ايضا باتجاه معايير الحكم الصالح وتأثيراتها على هذا الصعيد. «ان اية مناقشات تجري في المستقبل حول تسيير التجارة لا بد من ان تأخذ في اعتبارها الموارد والقدرات المحدودة للدول النامية ومواطن الضعف المحتملة. كذلك، لا بد من تعترف باحتمال ارتفاع تكلفة الفرص الضائعة، بالنسبة الى التنمية البشرية والتي قد تنشأ نتيجة التسرع في تنفيذ هذه الاجراءات، قبل ارساء وتوفير المتطلبات المؤسسية وغيرها».¹⁹

الا ان ما يلفت في مقارنة الجامعة العربية الاصلاحية لهذا الملف الدقيق والمفصلي، هو اقتصار هذه المقاربة على جملة من العناوين العامة التي تعكس اهميته دون تضمين ذلك اية آليات ذات طابع عملي تخلق جملة من المهمات المحددة والمبرجة التي تتناسب مع اهمية هذا الموضوع وراهنيته. كذلك، تغيب مع هذه

18 - راجع فصل تسهيل التجارة. «جعل التجارة العالمية في خدمة الناس». البرنامج الانمائي للامم المتحدة بالتعاون مع مؤسسة هنريش بول. المكتبة الشرقية. بيروت. لبنان. 2003. ص ص: 370...363.

19 - المرجع السابق. ص: 366.

المقاربة جملة من القضايا العملية والاجرائية التي تكفل حسن ادارة هذا الملف وقيادته الى تحقيق الحد الادنى من المهام المناطة به وفق المشاريع والخطط المعلنة. واذ اعتبرنا ان مؤسسة كمؤسسة الجامعة العربية لا تستطيع ان تقارب هذا الموضوع باكثر مما طرحت، ربطا بانها اكدت على مسؤولية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا المجال، فان هذا الاعتقاد يحيلنا الى الموضوع الذي سبق تناوله وفي بعديه:

. الاول: الخاص بالقدرة على ترجمة الشعارات الاصلاحية المطروحة اليوم، والتي كان بعضها مطروحا منذ عشرات السنين مع غياب الترجمة لذلك كما سبق وسجلنا في تناولنا للتجربة السابقة. ان هذا الامر يثير، كما كان على الدوام، ازمة مؤسسة الجامعة كمؤسسة للعمل العربي المشترك وسط ازمة استراتيجيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والائتمانية، فضلا عن ازمتهما الشديدة كمؤسسة للعمل العربي المشترك. انها ازمة الرؤية والموقع والدور، ازمة الآليات والعلاقات والبنى الداخلية، وهو ما توقفنا عنده في اكثر من محطة. فهل ستستطيع هذه المؤسسة في هذه الظروف ان تنخرط في تجربة تفعيل وترجمة هذه المهمات النوعية المطروحة امامها؟؟

. الثاني: الخاص بالعمل المؤسساتي داخل الجامعة، ازمة ادوار المؤسسات الداخلية وبخاصة مؤسسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سياسته ومهامه وعلاقته بالمؤسسات والمجالس الاخرى وبخاصة تلك التي تثير اشكالية الازدواجية كمجلس الوحدة الاقتصادية. فازمة البنية والهيكلية هنا هي ايضا، كما سبق وتناولناها في اكثر من محطة، ازمة رؤيا وامكانيات مادية وادوار ملتبسة وعلاقات داخلية ورثت تجربة غير محفزة وغير منتجة وغير واعدة تحضر وسط دعوات الاصلاح والتنشيط في خطابات المؤتمرات دون التيقن من امكانية ترجمة ذلك على مستوى الواقع وبالصورة المناسبة والمطلوبة. فهل ان من عاش هذه التجربة قادر على تحقيق خرق على صعيد تفعيل

هذه المؤسسات وبخاصة مؤسسة المجلس الاقتصادي الاجتماعي في هذه الظروف الجديدة؟؟.

ان هذا البعد النقدي في تناول المقاربة الاصلاحية للجامعة العربية لا يسقط على الاطلاق خصوصية الظروف الموضوعية الجديدة التي تعيشها المنطقة والعالم، والتي ترافقها وتعطيها بعدا جديدا ضاغطا ومحفزا، يدفع باتجاه بلورة هذه التوجهات والتعامل الجاد معها من قبل حكومات المنطقة والقوى الاقتصادية، وبخاصة القطاع الخاص، وقوى المجتمع المدني. وقد اطلقت هذه المقاربة الاصلاحية الدعوة لتعزيز عمليات التشارك التي تتضمن الدعوة لهيئات المجتمع المدني العربي لتلعب دورها المطلوب على هذا الصعيد. كذلك، فقد فتحت هذه المقاربة الاصلاحية واسعا امام ملفات وقضايا الحاكمية ودورها العضوي في توفير مستلزمات النجاح في تحقيق المهام المطلوبة. وهذا المعطى الجديد، الى جانب الحاجات الموضوعية للاطراف الاساسية بهذه العملية الجديدة ومصالحها المباشرة، يدفع باتجاه تعزيز وتفعيل وتحسين وتنشيط وترجمة هذه التوجهات الاصلاحية دون اسقاط او تخفيف من آثار واعاقات ازمات الرؤى والسياسات والهيكليات السابقة والحاضرة بصورة جديدة.

● ملف اتفاقية التجارة الحرة العربية (GAFTA) على جدول اعمال «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» ANND.

انطلاقا من مهمات التشارك التي تُطرح امام منظمات المجتمع المدني العربي، «نظمت «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» بالشراكة مع «شبكة العالم الثالث»، وبالتعاون مع برنامج الدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، اجتماعا اقليميا للخبراء ومنظمات المجتمع المدني حول اتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية، في القاهرة بتاريخ 9-10-11/2006/12. جاء هذا الاجتماع في اطار برنامج الشبكة لسنتي 2005/2006 حول «التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لسياسات تحرير التجارة على المنطقة العربية». شارك

في اللقاء 55 مشاركا من اكااديميين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وممثلين عن وكالات للامم المتحدة، ومنظمات حكومية متابعة للمفاوضات حول الاتفاقيات. هدف هذا الاجتماع الى تعزيز التواصل، التشبيك والحوار ما بين منظمات المجتمع المدني والخبراء حول مواضيع التجارة، بالتركيز على مراجعة تركيبة ومحتوى وآليات اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة من قبل البلدان العربية ومدى ملاءمتها مع السياسات التنموية في المنطقة، والنظر في الآثار المتوقعة لاتفاقيات التجارة الحرة الثنائية على القطاعات المختلفة ذات الاهمية الاقتصادية والتنموية، مثل الصحة وحقوق الملكية الفكرية، الخدمات، الاستثمار، النفاذ الى الاسواق والمشتريات الحكومية»²⁰.

يتوقف التقرير عند بعض خصائص المشاريع الاصلاحية الكثيرة المطروحة في المنطقة العربية. ويشير الى دفع الجهات الخارجية، من الاتحاد الاوروبي الى الولايات المتحدة، باتجاه تبني برامج اصلاحية اقتصادية تستند، فيما تستند اليه، الى فرضية ان تحرير التجارة والاستثمار يمثلان ركنا اساسيا في هذه البرامج كونهما يمثلان محركا للنمو. وفي هذا السياق، يشير التقرير الى توقيع البلدان العربية لمزيد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والاقليمية والمتعددة الاطراف. ويرى ان تناول قضايا «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» (GAFTA)، لا يمكن ان تُفصل عن مصالح البلدان العربية ضمن «منظمة التجارة العالمية» أو عن «اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية».

وفي مجال التقويم الاولي للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت مسارات توقيع هذه الاتفاقيات، والنتائج الاولية التي خلقتها، يشير التقرير الى الضغوط التي تتعرض لها البلدان العربية لتفتح اسواقها وتغيير انظمتها «السياسية الوطنية» التي تُعنى بمسائل التنمية الاقتصادية. فضلا عن ذلك، ليس هناك تقديرات حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية. وان ضغوط التحرير تخلف اثارا حادة على الخدمات العامة وتفرض تهديدات ومخاطر مباشرة على الحق في الغذاء والعمل والصحة والوصول (النفاذ) الى الادوية... ويتوقف التقرير عند ضرورة الاستناد الى معادلة تفرض الاخذ بالابعاد المتعددة في رصد ومتابعة ملف التحرير هذا.

20 - المرجع السابق. ص: 4.

فان كانت الفوائد المفترضة من الوصول الى السوق حاضرة في سعينا لعقد هذه الاتفاقيات، فيجب ان لا يسقط ذلك اعتبار القدرات الانتاجية ولا قضية حواجز الرسوم الجمركية التي تجب بها المنتجات ولكمية المستوردات التي ستتلقى مقارنة بكميات الصادرات. كل هذه الاحتياجات ينبغي ان توزن ازاء احتياجات سوق العمل. فالبلدان العربية يلزمها ان تحتسب فرص العمل التي تجري خسارتها نتيجة اتفاقيات التجارة النيوليبرالية. كذلك، يتوقف التقرير عند مواطن الضعف المؤسسية - حتى على مستوى الامانة العامة لجامعة الدول العربية- وكذلك ضعف شفافية العمليات وحالات عدم الاستقرار السياسي والامن في المنطقة، ويرى انها تنشئ كلها عراقيل خطيرة بالنسبة الى تطور عملية «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى». ويختتم التقرير بالدعوة الى تعزيز جبهة التعاون الاقليمي، حيث تعيش البلدان العربية حالة تتسم بالتخلف على هذا الصعيد. ويختتم التقرير بالدعوة الى تعزيز جبهة التعاون الاقليمي، حيث تعيش البلدان العربية حالة تتسم بالتخلف على هذا الصعيد.

اما بصدد افضليات «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» (GAFTA) المحتملة فتشمل توسيع السوق بالنسبة الى العديد من البلدان العربية وزيادة فرص الاستثمار وضبط تنافس عادل وتعزيز البحث والتنمية. وبخصوص النتائج المحققة، باعتبار ان (GAFTA) يفترض ان تشكل خطوة نحو التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، يشير التقرير الى محدودية ذلك. فبعد مضي ست سنوات من العمل في اتجاه المنطقة المذكورة، ازدادت التجارة البينية العربية من 9% في عام 1997 الى 10% في عام 2005. وهذا انجاز متواضع جدا في جدول اعمال زاحر بالوعود. وبخصوص الاسباب الكامنة وراء تقييد (تحديد) التبادل البيني العربي، يرى التقرير ان اقتصادات هذه البلدان تتسم بكونها اكثر تحريرا وانفتاحا نحو العالم الخارجي مما هي تجاه بعضها البعض. وان ما تحتاجه هذه البلدان ليس ازالة الحواجز بين الاسواق في المنطقة العربية، بل اعادة بناء الاسواق نفسها. وان التركيز يجب ان يتمحور حول التنمية وليس على التجارة في حد ذاتها. فالعمليات والسياسات الاقليمية يجب ان تتحول من تحرير التجارة الى تنمية قدرات الانتاج والروابط البنوية بين دورات الانتاج ونظمه في البلدان العربية. فالمنطقة تحتاج الى تنمي مواردها المتوفرة، بما في ذلك الموارد

البشرية والآليات السياسية من اجل الحاكمية. فالطريق الصحيح للسير قدما الى الامام، يسجل التقرير، هو في صياغة سياسات تنمية تكاملية مشتركة او تنفيذ مشروعات اقليمية مشتركة.

ان هذه المقاربة التي قدمها هذا التقرير الاقليمي بتنظيم من «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» (ANND)، تعلن عن مرحلة جديدة ونوعية في مسيرة عمل المجتمع المدني العربي الحديثة العهد. فقد قدمت هذه المقاربة مساهمة عرضت وقومت وانتقدت وقدمت اقتراحات. وهي، بالتالي، قد خرجت من دائرة العمل الاعلامي الدعائي الذي ينحكم بسقوف تضعها الجهات الممولة، خاصة الرسمية العربية منها. وقد سجلت اشارة واضحة لحظت وانتقدت دور الجامعة العربية وامانتها العامة على هذا الصعيد. وهذا الامر الاخير يحيلنا الى بداية تبلور في العلاقة المشتركة بين امانة الجامعة العربية ومؤسساتها وبين المجتمع المدني العربي، حيث تتظهر اكثر فاكثر اهمية العملية التشاركية في مقارنة الملفات ذات الاهتمام المشترك.

كذلك، فقد توقف التقرير عند مسألة هامة في مقارنة ملفات قضايا التحرير والتسيير والتسهيل التجاري على المستوى العالمي هي مسألة المعايير. واكد على ان هذه المعايير الاساسية تضبط مجمل مقاربه لهذا الملف المفصلي والدقيق في مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك، حيث سينحكم بنتائجه مستقبل المنطقة العربية وشعوبها. وكان المعيار الاساس في ذلك هو مصالح هذه الشعوب وهذه البلدان في تحقيق التنمية في مستوياتها كافة، والدفع باتجاه حاكمية اكثر توافقا مع مجمل هذه المصالح. والتأكيد على ضرورة المقاربة العلمية والموضوعية لهذا الملف الدقيق بما يؤمن تعزيز شروط حمايته والدفاع عن مشروعيته التاريخية والاجتماعية والوطنية في ان.

● مدخل الاصلاح: اصلاح الجامعة ام اصلاح منظماتها؟

اثارت مقترحات الامين العام جملة من ردود الفعل. البعض اعتبر «انها تمثل تراجعاً واضحاً عن الطموحات القومية التي طرحت مطلع الثمانينات، خاصة

تلك التي وردت في مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، بالإضافة الى اغفالها لدور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في خريطة الهيكل التنظيمي المقترح. وتعتبر عن اهمال تام للاهداف التي تضمنتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، وتفرد بجانب مهم من استراتيجيات العمل الاقتصادي العربي المشترك التي شكل هدف التكامل الاقتصادي، احد السمات الفكرية الوحيدة، لمرحلة ثرية في التاريخ العربي المعاصر، قبل ان تتردى اوضاع العرب السياسية في هاوية التشرذم والانقسام»²¹.

وهناك من اثار مسألة عدم مماشاة ميثاق الجامعة العربية مع المستجدات على الساحات العربية والاقليمية والدولية. واقترح اصلاح العلاقة بين الجامعة وبين المنظمات المتخصصة، والتي بلغ عددها عشرين بعد الهيكلية التي اقترحتها مشروع الامين العام، بالاستفادة من تجربة الامم المتحدة في ربطها بين المنظمات المتخصصة وبين المنظمة الام. واعتبر ان عملية اصلاح هذه لا يمكن ان تتم بمعزل عن اصلاح الاوضاع الداخلية للدول الاعضاء.... وقد توقف هذا البعض عند اشكالية طالما طُرحت في مواجهة كل مشروع اصلاحى لجامعة الدول العربية، بالدعوة «الى الانطلاق من تغليب المصالح القومية على المصالح القطرية، وعدم التمسك الحرفي بامر السيادة كمهرب من الاستحقاقات القومية...»²².

هناك من دعا الى حل عملي لمسألة الازدواجية ما بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، يتمثل بقيام مجلس مركزي، يمكن تسميته بالمجلس الاقتصادي القومي.²³

كذلك، فقد شكك البعض في عناوين التعديل والاصلاح التي قُدمت تحت عناوين الغاء الازدواجية واعادة الهيكلية، حيث تم في ظل الشعار الاول الغاء منظمات مهمة، وتم في ظل الشعار الثاني في بعض الاحيان، شل عمل هذه

21 - سليمان المنذري. مرجع سابق. ص: 269.

22 - راجع عدنان شومان. من اجل اصلاح جامعة الدول العربية. مرجع سابق. ص ص:

274_ 276.

23 - راجع محمود مرتضى. من اجل اصلاح جامعة الدول العربية. مرجع سابق. ص: 279.

المنظمات، دون القيام بأي عمل مفيد لها. وحول العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين بقية المنظمات، اعتبر هذا البعض، ان المجلس هو مجلس مالي انطلاقا من مسؤوليته عن ميزانية هذه المنظمات. وبطبيعة الحال، فان هذا التوصيف يستهدف التخفيف من جدية الادوار الاخرى المناطة به والتركيز على هذا الجانب باعتباره يختصر النشاط المركزي في عمله، حسب رأي هؤلاء.²⁴ هناك من توقف عند كون المجلس الاقتصادي الاجتماعي اسما لا ينطبق على المسمى لانه ليس هناك نشاط اجتماعي مناط بهذا المجلس، حيث يقتصر نشاطه على الجانب الاقتصادي. ورأى ان هناك غيابا للمشاركة الشعبية في مجمل هذه العملية. و اعتبر ان الجامعة حققت من خلال مشروعها الاصلاحى الجديد في اعادة الهيكلة، غايتها في الهيمنة على المنظمات. و اشار الى ان المسألة تكمن في غياب البرامج والمشروعات في عمل المنظمات المتخصصة.²⁵

● اعادة الاعتبار للمقاربة السياسية

توقف د. ناصيف حتي، رئيس بعثة جامعة الدول العربية في فرنسا،²⁶ عند مجمل الملف الاصلاحى، معتبرا ان «مصدر المشكلة الاساس يكمن في «الحالة العربية» بالمعنى الشامل. فمصدر المرض يتخطى الوضع المؤسسي التنظيمي للمنظمة العربية، ويتخطى ايضا تقويم ادائها التنفيذي. فالحالة العربية التي تعبر عنها الجامعة وتتأثر بها بقوة لا تستطيع ان تؤثر فيها هذه الاخيرة بفعالية، اذ ان طبيعة الحالة العربية تمنع ما يجب ان يكون تفاعلا بناء مستمرا بين المنظمة والاقليم الذي تمثل». ويسجل ان القرار العربي عن الهيئات في جامعة الدول العربية في مختلف مستوياتها، يتسم بـ:

24 - راجع احمد يوسف احمد. من اجل اصلاح جامعة الدول العربية. مرجع سابق. ص: 281.

25 - سليمان المنذري. مرجع سابق. ص: 285.

26 - راجع ناصيف حتي. صنع القرار في جامعة الدول العربية وتفيذه. من اجل اصلاح جامعة الدول العربية. مرجع سابق. ص: 203..211.

- يتم تحت ضغط اللحظة بما يعطيها شرعية، ثم يصبح يتيما وفاقدًا للمصداقية، ومنسيا بالطبع.
- ينحكم للتشدد السياسي والخطاب القومي ويبحث عن السقف الاعلى.
- الصياغة العامة والمبهمة وغير العملائية، وبالتالي صعوبة التنفيذ. ويأخذ احيانا شكلا وجدانيا ولا يحمل التزامات التنفيذ على الدول الاعضاء.
- اكثرية القرارات تصبح في حالة يتم، وتستقبل الدول العربية من المسؤولية تجاهها حال اختتام اعمال الاجتماع المعين. لذلك يولد القرار في كثير من الحالات ميتا او مشوها او غير قابل للتنفيذ، ويترك على باب جامعة الدول العربية وتحت مسؤوليتها، وينتهي عمليا تحت مسؤولية الامانة العامة او الجهاز التنفيذي للمنظمة العربية المختصة والمعنية بالامر.

ويضيف السفير حتي بصدد الخلل في صنع القرار العربي، وبالتالي في تنفيذه، ان غياب نظام المساءلة على مستوى مؤسسات جامعة الدول العربية، يحدث انقطاعا حادا بين صناعة القرار من جهة، وعملية التنفيذ والمتابعة. الى ذلك، هناك ضعف الثقافة التعاونية ذات الطابع المؤسسي، والغرق في منطق الكل او اللاشيء. ويضيف، ان هذا المنطق في ظل لعبة الرهينة المزدوجة القائمة على ان العلاقات الاقتصادية التعاونية تبقى رهينة للعلاقات السياسية، وان هذه الاخيرة في حالات كثيرة رهينة للشخصنة في السياسة. هذا ما يؤدي الى عدم استقرار التعاون، وتعرضه لاهتزازات وتوترات مستمرة، تؤثر في صناعة القرار المشترك، وفي مصداقيته، وفي ترجمته الى سياسة. ويختتم، الى جانب كل ذلك، هناك غياب مجتمع مدني عربي اقليمي يتسم بوجود مصالح مشتابكة ومتداخلة عبر الدول، وبوجود قوى حية تعبر عن هذه المصالح، وتشكل قوى ضغط لحماية العمل العربي المشترك وتعزيزه.

استنادا الى مجمل هذه المقاربة النقدية، يرى السفير ناصيف حتي ان دعوات

الاصلاح للجامعة انما ترتبط بمحطات الازمات الشديدة للنظام العربي . فكلما مر هذا النظام بازمة شديدة وبتهديدات متزايدة من الخارج، ظهرت دعوات من اجل وقف الانهيار من خلال تعزيز واصلاح جامعة الدول العربية كسياج واق للهوية العربية والمصالح العربية الاساسية المشتركة. وهذه الدعوات تهدف، فيما تهدف، عبر عملية الاصلاح هذه، الى تعزيز سياسات هذه الدول في لحظة معينة ودعمها. وان الحماس للاصلاح، كما دلت تجارب الماضي، يخف بعد مرور العاصفة. وجل ما يحدث هو فتح «ورشة» اصلاح تبقى بسيطة، ولا تطل جوهر الامور.

وتحت عنوان ما العمل، يسجل د. حتي ان غياب القرار العربي المشترك ذي المصدقية الذي يوفر القدرة والاطار والمرجعية لبلورة سياسات، هو نتيجة غياب الارادة الراسخة والمستمرة، وليس ارادة اللحظة أو المزاج. وغياب الرؤيا والقناعة حول ضرورة التعاون ليس خدمة لاهداف ايدولوجية او فوقية وعامة مبهمة، بل لان تعزيز التعاون العربي العربي يوفر الامكانيات والدعم العربيين للسياسات الوطنية للدول الاعضاء ومصالحها.

وبالتالي، فان المشكلة ليست فقط في مستوى الاداء التنفيذي لمؤسسات العمل العربي المشترك التي هي بحاجة ايضا للاصلاح، وتوفير الدعم البشري والمادي لها، لكن الاصلاح المطلوب للمؤسسات العربية المشتركة من خلال مدها بآليات المراقبة والمساءلة التي تردع سياسة اتخاذ القرار السهل وتعطي بالتالي مصداقية لصنع القرار، والتي تساهم في مواكبة عملية تنفيذ القرار، غير كاف اذا لم تواكبه اصلاحات على المستوى الوطني. فليس من الممكن واقعا وموضوعيا ان نتعامل مع اصلاح «البيت العربي» متجاهلين البنى الداخلية لمكوناته. وليس من الممكن مقارنة ذلك من دون العمل على بلورة مجتمع مدني عربي يشكل قاعدة راسخة وثابتة للعمل العربي المشترك واطار له. خارج ذلك، فان عمليات او محاولات الاصلاح المؤسسي تبقى في اطار تعزيز الاداء دون ان تطل جوهر صنع القرار او تنفيذه. فالاصلاح «القومي» و«الوطني» هو المدخل الفعلي للاصلاح «المؤسسي».

● أزمة الموجة الإصلاحية وأزمة خياراتها

يرى برهان غليون²⁷ في مقارنته حول «اشكالية الإصلاح واشكالاته في العالم العربي»، التي قدمها في إطار منتدى حوارات الفاخرية حول المجتمع المدني، ان المشروع الاصلاحى الجديد قام على دعمتين اساسيتين: تنامي وزن المجتمع المدني العربى وضغوطه المستمرة من جهة، وتبدل سياسات التكتل العربى المتنفذ فى المنطقة، من جهة ثانية. فقد فتح تقرير التنمية الانسانية العربية المناقشة والمناظرة الفكرية والسياسية حول مسألة الإصلاح فى العالم العربى كما لم يحصل من قبل. وقد تجاوزت هذه المناقشة مع حاجات التغيير والإصلاح كما نظرت إليها القوى الصناعية الغربية، فبدأ وكأن ارادة الإصلاح العربية و ارادة التغيير الغربية قد التقيا لأول مرة.

ويضيف: جاءت نتائج الدراسات الاقتصادية والاجتماعية فى نهاية التسعينات لتؤكد الارتباط المباشر بين طبيعة النظم السياسية القائمة وسوء الاداء الاقتصادى والاجتماعى، مما دفع بشكل متزايد، الى ربط الإصلاح، الذى اقتصر خلال فترة طويلة ماضية على الميدان الاقتصادى والادارى، بالإصلاح السياسى، ويجعل من الديمقراطية الشعار المركزى فى الحركة الإصلاحية العربية، فى جميع مناطقها. واتسع الاعتقاد عند العديد من الاوساط العربية الفكرية والسياسية بالارتباط بين الإصلاح السياسى والادارى واطلاق عملية التقدم والتنمية وردم الهوة العلمية والتقنية المتزايدة الاتساع بين المجتمعات العربية والدولية.

ويشير د. غليون الى ان الإصلاح والتحول الديمقراطى بدأ فى نظر الرأى العام مشروعاً اجنبياً يهدف الى التغطية على خطة جديدة لعودة السيطرة الغربية الاستعمارية على البلاد العربية او التلاعب بمصيرها. ولم يبق امام القوى المنظمة المتمسكة بالإصلاح فى إطار المعارضة الديمقراطية وهينات المجتمع المدني

27 - راجع برهان غليون. نشأة المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرى الى المنظومة الاجتماعية والدولية. مداخلة فى إطار منتدى حوارات الفاخرية. الموقع الالكترونى الخاص بالمنتدى. التاريخ غير محدد ولو ان النص يشي بأنه قد وضع بعد سنة 2004.

الحديث سوى الارتداد الى موقف الدفاع بدل الهجوم، وصرف الوقت والجهد في التبرؤ من تهمة العمالة للغرب او العمل في سياقات الاستراتيجية الدولية الرامية الى تشديد الضغط على النظم العربية لانتزاع تنازلات استراتيجية او سياسية حيوية منها. وبنتيجة ذلك، خففت الدول الغربية الثماني التي اعتمدت مبادرة الشرق الاوسط عام 2004 من ضغوطها. كذلك، لم تتردد النخب العربية الحاكمة من استغلال هذا التراجع الغربي الذي حصل تحت ضغط الرأي العام المعادي للتدخلات الاجنبية. وهي، اي النخب، تحاول اليوم الالتفاف على مشاريع الاصلاح، سواء بالتشهير بالجوانب الحاملة لبعض المخاطر عليها، او بتحقيق بعض مظاهرها الشكلية، مع تفرغها من محتواها السياسي تماما. كما انها قد بدأت في العامين الماضيين، بموازة الاعلان عن بعض الاصلاحات الديكورية وتأكيد الالتزام التجريدي بالاصلاح من دون اي برنامج عمل واضح، كما تبرهن على ذلك «وثيقة التطوير والتحديث» التي تبنتها القمة العربية في تونس مارس/2004، عملية حصار منظمة لمؤسسات المجتمع المدني، تشمل الحد من النشاطات وتكرار الملاحقات والاعتقالات، وحيانا التعرض بالضرب للناشطين المدنيين والسياسيين، لمنعهم من التواصل مع الرأي العام وتضييق دائرة الخناق عليهم.

ويسجل د. غليون ان الانقسام الذي غذته وعملت عليه النظم القائمة، حول مسائل الاصلاح، قد ادخل الفكر والسياسة الاصلاحيين العربيين في حالة تخبط عميق، واجهض جميع جهودات العمل على دفع المجتمعات العربية الى تبني مشروع الاصلاح والتضحية من اجله. واما اجهاض هذا المشروع الاصلاحى الجديد، فاننا سنكون امام كلفة كبيرة واما احتمال انفجار المجتمعات نفسها. وانتقد اوهام الاصلاح القائم على انه مقدمة للتغيير او محاول تغيير النظم من الداخل، وتقريبا بالفاهم معها والاتفاق على برنامج عمل انتقائي يسمح بتجاوز الوضع الراهن والدخول في نظم تعددية حقيقية في مستقبل ما، ويختم بتسجيل تساؤله حول امكانية اصلاح النظم العربية وهل هي قابلة للاصلاح؟

● التحدي المستمر بين اتخاذ القرارات الاصلاحية وتنفيذها

من الواضح ان مجمل الخطوات الاصلاحية التي اعلنتها جامعة الدول العربية، على مستوى مؤسسة القمة ام على مستوى الامانة العامة، بفعل جملة العوامل الاقليمية والدولية الضاغطة والمحفزة، مثلت معلما اضافيا يبرز خصوصية وتاريخية ورشة الاصلاح التي تشهدها المنطقة العربية را هنا. الا ان التحدي الاساس في مواجهة هذه الورشة الاصلاحية يستمر لجهة القدرة على ترجمة هذه القرارات الى سياسات عملية تنتج الوقائع وتحديث التحولات وتفتح الآفاق امام اوضاع جديدة لدول وشعوب المنطقة على اساس التنمية والتقدم والحكم الرشيد.

كيف انعكست هذه العملية الاصلاحية على مختلف الاطراف المعنية بها وكيف قومتها استنادا الى التجربة المحققة؟؟.

اشرت دراسة صلاح الدين الجورشي حول «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: اطلالة اولية على المبادرات الدولية والاقليمية»،²⁸ الى بعض المواقف بصدد المشروع الاصلاحى الراهن في المنطقة العربية. وتوقفت عند رؤية القطاع الخاص العربي حول ذلك.

1. رؤية القطاع الخاص العربي: سنستند في ذلك الى التقرير الذي اصدرته الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ويتعلق باسباب تعثر «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى». وقد استند التقرير الى تجربة الاتحاد الاوروي كنموذج لكشف جوانب التعثر التي يواجهها مشروع انشاء منطقة حرة في البلاد العربية. واستعان بنتائج الاستبيان الذي اعدته الامانة العامة للاتحاد واستطلع آراء الشركات العربية الخاصة حول هذه المسألة (طال الاستطلاع

28 - صلاح الدين الجورشي. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: اطلالة اولية على المبادرات الدولية والاقليمية. منشورات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. تموز/ يوليو 2008. فصل: رؤية القطاع الخاص العربي.

62 شركة). يشير التقرير، انه خلال 2005، «طبقت جميع الدول العربية الملتزمة بمنطقة التجارة الحرة الكبرى التعرف الصفرية على جميع السلع والمنتجات العربية المتبادلة فيما بينها. الا انه في المقابل، يلاحظ ان مستويات التكامل الاقتصادي العربي الحالي ما تزال ضعيفة وتقف عند عقبات اجرائية وهيكلية اساسية...». وان التجارة العربية البينية ما تزال اقل من 10 بالمئة من اجمالي التجارة الخارجية للدول العربية، في حين ان هذه النسبة تبلغ حوالي 40 بالمئة في مجموعة الدول الآسيوية، واكثر من 20 بالمئة في دول اميركا اللاتينية، وتزيد عن 60 بالمئة بين اعضاء الاتحاد الاوروبي.

وتشكو الشركات الخاصة العربية من استمرار القيود على التجارة والاستثمار، وكذلك من هيمنة القطاع العام و«استبعاد شركات القطاع الخاص الى حد كبير عن رقعة جهود تحرير وعدم الكفاءة الادارية والمؤسسية». ويعتقد ممثلو القطاع الخاص في وثيقتهم، ان تحقيق قفزة نوعية في بيئة الاعمال والتجارة في البلاد العربية تتطلب دعما عربيا مشتركا لتسريع خطى الاصلاح وتمكين البلاد العربية من تأهيل اقتصاداتها وبنيتها الاجتماعية بالشكل المناسب». واعتبروا ان ما قدمته مؤسسات التمويل العربية على مدى 36 عاما لجميع الدول العربية حوالي 1.3 مليار دولار سنويا، هو مبلغ زهيد لا يقاس بما تنفقه التكتلات الاقتصادية الدولية على برامجها التكاملية. واكد التقرير ان «بمجرد اتخاذ قرارات رسمية بأقامة منطقة للتجارة الحرة لا يعني تحقيقها، مهما كانت درجة الالتزام بهذه القرارات. فالمسألة تتطلب قبل اي امر آخر التلازم بين الاتفاق على اهداف التنمية المشتركة واستخدام آليات التنمية المشتركة واستخدام آليات الاندماج. بما يحقق هذه الاهداف، مع توفير ما يلزم من موارد لذلك. وبعد الدعوة الى تطوير البيئة التشريعية والاستثمارية ورفع القيود عن مشاريع القطاع الخاص واطاحة المعلومات والفرص وتطوير مشاركته في صياغة الاهداف الاستراتيجية، اعلن التقرير تأييده للقول بان الاصلاحات الجارية لا تزال منقوصة او انها «تمضي في الطريق المستهدفة

لها». ويسجل التقرير تساؤله التشكيكي لجهة الجهات التي ستستفيد من هذه الاصلاحات والتي تتراوح بين المستثمرين الاجانب او كبار الموظفين الذين تحولوا الى مستثمرين!!!.

في هذا السياق، يسجل د. جورشي، ربطا بموضوع الجهات المستفيدة من الاصلاحات، «ضرورة التوقف عند مسألة التدايعيات التي تتركها العمليات الاصلاحية وضرورة تحديد الاطراف المستفيدة منها. ويعتبر ان هذه من المسائل الحيوية التي يجب تعميق النقاش حولها بين مكونات المجتمع المدني، حتى يعرف الاخير طبيعة شركائه المفترضين، ولا يدافع عن سياسات او اطراف لا هدف لها سوى الحاق الاسواق المحلية بلوبيات تجارية واقتصادية تسعى بكل الطرق الى مراكمة الارباح على حساب المصالح الوطنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لاجلبية السكان».

2. تقرير «كارنيغي» حول الاصلاحات: ²⁹ اشار التقرير الى ان الاصلاحات الاقتصادية التي تمت جاءت عادة نتيجة «ردة فعل لمواجهة ازمت داخلية حادة او ضغوط خارجية». واعتبر ان «نظرة على اقتصادات المنطقة تؤكد انه لا الاقتصادات التي تعتمد على النفط، ولا الاقتصادات التي لا تعتمد عليه، قامت بتنفيذ اصلاح شامل من النوع الذي يعزز انتاجية قوية، او يخلق نموا مستداما على المدى الطويل ويزيد العمالة بدرجة مؤثرة». واطاف، «ان تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية قد استمر، وانها، استنادا على ارقام 2005، قد اشتملت على ازدياد البطالة والفقر والدين العام». وفسر التقرير ذلك بثلاثة عوامل رئيسية:

• الاول: رغم وجود اجماع ظاهري على ضرورة الاصلاح،

29 - اعداد سفيان العيسة. «تحديات الاصلاح الاقتصادي في العالم العربي: نحو اقتصادات اكثر انتاجية». اوراق كارنيغي. سلسلة الشرق الاوسط. مركز كارنيغي للشرق الاوسط. مايو/ ايار 2007.

غير انه «لا يوجد ادراك مشترك (لدى الحكومات وقادة رجال الاعمال والمجتمع المدني) لما يعنيه الاصلاح وما يستتبعه من تداعيات».

● الثاني: تعاني الدول والمؤسسات من نقص في القدرة على التصميم، وادارة برامج الاصلاح، وهذا ما يستدعي التساؤل هل ان الحكومات تحاول ان تكون انتقائية فيما يختص بمكونات الاصلاح؟

● الثالث: المقاومة التي اظهرتها «النبخ المتوطدة» للاصلاحات التي «قد تلحق الضرر بمصالحها الاقتصادية او السياسية».

بالاستناد الى كل ذلك، يرى التقرير ان الانظمة العربية وجدت نفسها بين امرين الزاميين متناقضين. من جهة، «المحافظة على الاستقرار وعلى حكمها والحالة الراهنة السياسية والاقتصادية». ومن جهة اخرى، «مواجهة مشاكل اجتماعية واقتصادية مزمنة من خلال تنفيذ اصلاحات جوهرية تنقل البلد نحو اقتصاد اكثر انتاجية». وخلص التقرير الى ان الحكومات العربية قد فضلت «الامر الالزامي الاول»، واختارت «تطبيق برامج غير مثيرة للجدل واجراء تعديلات ثانوية ضمن نموذج الاقتصاد الخاضع لسيطرة الدولة بدلا من الشروع في تنفيذ تحول اقتصادي».

3. تقرير التنافسية 2007، الحفاظ على زخم النمو. جاء في هذا التقرير الذي اصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، ان العالم العربي يشهد معدلات نمو عالية للسنة الرابعة على التوالي وذلك بفضل ارتفاع اسعار النفط بدرجة اساسية. كما اعتبر «ان جهود الاصلاح الماضية اسهمت في تحقيق هذه النتائج المتفوقة». وذكر التقرير ان السنوات الماضية شهدت «ترجمة عديد من المبادرات بنجاح على ارض الواقع». وان التفاوت في وتيرة الاصلاح من بلد عربي الى آخر امر طبيعي بحكم تنوع الاقتصادات العربية. و«لكن بالرغم من هذه النيرة التفاؤلية التي كتب بها التقرير،

الا انه اعتبر، في المقابل، ان المنطقة لا تزال بعيدة عن تحقيق قدرات النمو الكاملة المتوفرة فيها. وانها في حاجة الى تسريع نسق الاصلاحات مشيرا بالخصوص الى ان المخرجات التعليمية مقلقة للغاية لا سيما اذا ما اخذنا بعين الاعتبار معدلات البطالة المرتفعة في العديد من الدول، ونسب الامية العالية». واذ ايد التقرير بعض القرارات والتوصيات ودافع عنها، خاصة تلك المرتبطة بالحد من تدخل الحكومات في سوق العمل، والانتقال الى اصلاحات شاملة، وتطوير القطاع الخاص، وتحقيق اندماج اسرع في التجارة العالمية، وتحقيق المساواة بين الجنسين والحكم الرشيد، فان التقرير دعا الى نقاشها من قبل منظمات المجتمع المدني وذلك لقياس اثرها الفعلي، والتوقف عند تداعياتها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعموم المواطنين، وخاصة الفئات الاجتماعية الاكثر فقرا. (نفس المرجع السابق)

- اصلاحات الجامعة العربية عنوان اضافي في ورشة الاصلاح العام. حضور ملتبس وهوية غير حاضرة وغير بارزة

صحيح ان ورشة الاصلاح التي اطلقتها الجامعة العربية جاءت بفعل دفع وتبني مؤسسة القمة فيها لذلك والدعوة الصريحة باتجاهها. وهي جاءت مواكبة لجملة الاصلاحات التي اطلقتها مختلف الدول العربية بمسارات مختلفة وبازمنة متفاوتة وبايقاعات متنوعة. وفي المقابل، فان النتائج التي اخذت بالظهور انحكمت هي ايضا بمجمل هذه الفروقات والتفاوتات. وبالتالي، فان النتائج العامة والاولية التي توقفت عندها التقارير المشار اليها سابقا، قد طالت تقييم المحصلات الاجمالية لمجمل الورشة الاصلاحية العامة في المنطقة ونتائجها المحققة. وهي تحتاج، بطبيعة الحال، الى متابعة وتدقيق في بعدها العام، وفي النتائج القطاعية، على مستوى مجمل بلدان المنطقة وعلى مستوى كل دولة من دولها. وكذلك هي تحتاج الى اوسع ورشة نقاشية بهدف تدقيقها وتقييم خلاصاتها، خاصة

في بعدها الاجتماعي والديموقراطي، في ظل التفاوت الموضوعي لمواقع مختلف القوى الاقتصادية والاجتماعية المنخرطة فيها والمتأثرة بنتائجها. وان كان هناك من ملاحظات يمكن ان نسجلها في هذا السياق، فانما تتركز على غياب اية اشارة، في هذه التقارير، الى محاولات الجامعة العربية كمؤسسة تقود ورشة اصلاحية خاصة على هذا الصعيد. ومما يبرز خصوصية ذلك، كون الجامعة وبعض مؤسساتها، وهي هنا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قد اناطت بها مؤسسة القمة لتقديم توجهاتها الاصلاحية من اجل نقاشها وتبنيها، وهو ما حصل كما سبق واشترنا. وبالتالي، فان مجمل هذه الملاحظات النقدية، لم تقدم اي اشارات تقييمية لادوار الجامعة ونتائج ذلك، الامر الذي يرتب على كافة المعنيين، ضرورة مواجهة هذه المهمة التقييمية. ولا بأس ان يكون ذلك عنوانا من عناوين المنتديات العديدة التي تشهدها المنطقة وبخاصة تلك التي تنظمها هيئات ومنظمات المجتمع المدني العربي. وبانتظار بلورة ذلك، تبقى الورشة التقييمية النقدية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، واشترنا اليها في العديد من مجالات هذه الدراسة، هي المقاربة الأشمل والابرز لتناول دور مؤسسة الجامعة. وتبقى النقاشات التي طالت هذه المؤسسة، خاصة لجهة استراتيجياتها وآليات عملها، نقاشات راهنة تحتاج للمتابعة والتعميق.

خلاصات

- تحديات امام قمة التنمية الاقتصادية الاجتماعية العربية

ان مجمل المبادرات الاصلاحية التي تم عرضها، وبالاخص منها تلك التي اطلقتها جامعة الدول العربية، تؤكد على الحاجة مهمة الاصلاح بكافة مستوياته، كما تؤكد على ضرورته وراهنيته. التحديات تكبر في عالم يشهد جملة من التغيرات الاستراتيجية العميقة التي لا تترك اية منطقة في العالم خارج تأثيراتها المختلفة. وتحتل مهمات التكيف والاندماج الاولية على جدول اعمال كل المعنيين بذلك، خارج رغباتهم ومصالحهم الحقيقية. فهذه «الوجبة» الاصلاحية ملزمة وسط الجدل الكبير بخصوص شروطها وآلياتها وحقيقة النتائج المتوخاة منها. وليس من المبالغة القول ان المنطقة العربية تحتل وسط هذه «الورشة الاصلاحية العالمية» موقعا خاصا بامتياز بفعل جملة الخصائص الجيوبوليتيكية والاقتصادية والايديولوجية التي تميزها. ان منطقتنا تقع في «عين العاصفة الاصلاحية العالمية» بامتياز. وبالتالي، فان متابعة ملف الاصلاحات فيها من قبل هذا الحشد الدولي والاقليمي يمثل تعبيرا طبيعيا يُتوقع استمراره وتضاعفه. وهذا يعني المزيد من المبادرات الاصلاحية المقترنة بحشد من المحفزات والمغلطة بضغوطات متنوعة يصل بعضها الى التدخل المباشر مذكرا بصيغ الهراوات المغلطة بالحرير الناعم

ووسط كم كبير من الكلام الزهري والجميل.
في الجهة المقابلة، يُتوقع ان يستمر زخم اطلاق المبادرات من مختلف الجهات العربية المعنية، كما هو حاصل في السنوات الاخيرة، تحت عناوين اصلاحية وفي مجالات مختلفة. يترافق اطلاق المبادرات مع نشؤ جملة من المنتديات والاطر التي تنخرط، من مواقعها المختلفة، في هذه الورشة ووفق اجندات خاصة بها وبالجهات الدولية والاقليمية التي تنخرط بشراكات متنوعة معها.

● بين الفردانية ومهام التنسيق والتشبيك

ان ما يميز حركة نشؤ المنتديات والاطر التي تتصدى للملف الاصلاحى في المنطقة العربية انها تتم وسط حالة من «الفردانية» المفرطة القائمة على تعامل كل منها مع الملف الاصلاحى من «لحظة الصفر» التي تصيغها هي بمعزل عن ما تم إنجازه موضوعيا من قبل الاخرين، على هذا الصعيد. ان حالة التشظي التي تعيشها مبادرات المنتديات وهيئات المجتمع المدني العربي والجهات الرسمية العربية، تسجل المزيد من تفاقم هذا الحال، دون اسقاط بعض المحاولات التنسيقية ومبادرات اقامة شراكات وتشبيك تمت في المرحلة الاخيرة. وتتحول في هذا الواقع دعوات العمل المشترك الى دعوات دون مضمون حقيقي. وتعبّر عن رغبات دعائية معلنة دون جهد حقيقي في هذا الاتجاه، الامر الذي يطرح مصداقية هذه الخيارات وهل هي خيارات جدية ومهمات مطلوبة في حقيقة الامر؟.

ان الاستنتاج الاساس الذي نسجله على هذا الصعيد، يقوم على اعتبار ان مهمة التنسيق والتشبيك بين هذه المنتديات والهيئات، من جهة، وبينها وبين الجهات الرسمية العربية الداعية والمنخرطة في مشاريع اصلاحية، يفترض ان تحتل موقعا اولويا على جداول اعمالها في المرحلة الراهنة. واي تأخير على هذا الصعيد يزيد من تآكل ارسدها ومصداقيتها ويعزز مناخات التشكيك في مشاريعها التي يُسجل عليها ارتباطها بمستويات عالية من الاهدار في الجهود والامكانيات، الامر الذي يفترض مقارنته

بجراً نقديّة وبنقاش علني ومهمّات وآليات محدّدة للمواجهة. وبطبيعة الحال، فإن مهمّة التشبيك هي بطبيعتها مهمّة مفتوحة لا يمكن ان نصيغ لها حدوداً حاسمة نأسر المتديّات وهيئات المجتمع المدني العربي والعاملين المشتركين ضمنها ونعطل مبادراتهم وتنوعهم وتفاوت اهتماماتهم وخططهم واستراتيجياتهم. وبقدر ما تتضمن فكرة التشبيك ومشاريعها من التزامات وتقاطعات مشتركة، فإنها لا يُفترض ان تُسقط ابداً مبدأ الاستقلالية والتنوع والمبادرة الخاصة لكل من مكوناتها واطرافها.

في المقابل، فإن فكرة الاستقلالية وحرية كل مكون من مكونات المجتمع المدني العربي، لا تقوم بالضرورة بالتضارب والتناقض مع مشروع التشبيك المطلوب والذي تفرضه جملة الهموم المشتركة والتقاطعات الموضوعية التي ترسمها التجربة المحققة والمهمّات المشتركة في اطار مختلف الاطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية العربية.

ان طبيعة واهداف مهمّة التنسيق والتشبيك لا ترسم خارج القضايا والبرامج التي تقوم بالاستناد اليها. وبالتالي، فهي ليست بالمهمّة المطلقة بذاتها خارج تحديدها ربطاً بهذه القضايا وبرامجها وآلياتها. وان كان من عناوين يمكن اطلاقها، في مجال توصيف هذه العملية التنسيقية التشبيكية، فهي تتراوح بين تأمين افضل فعالية واغزر انتاجية في حقل النتائج المادية المرتبطة بمشاريع واهتمامات تنمية اقتصادية واجتماعية وخلافها، وصولاً الى تعزيز قيم التعاون والعمل المشترك وتفعيل الانخراط المدني في متابعة الشأن العام وقضاياها كقيمة اجتماعية وسياسية وثقافية تحمل كل الاهمية بذاتها.

استناداً الى ما سبق، فإن مهمّة التنسيق والتشبيك مفتوحة على كل المبادرات بين مختلف مكونات المجتمع المدني العربي. وهي تتراوح بين كونها يمكن ان تتم ربطاً بنشاط قطاعي محدود وفي بلد معين وفي منطقة محدّدة، وصولاً الى الشراكات القائمة على برامج متقدمة في مجال العمل التنموي خارج الحدود القطاعية الضيقة وخارج اسوار البلدان والمناطق.

لقد شكّلت المبادرات المحدودة جداً التي اطلقتها بعض مؤسسات المجتمع المدني

العربي، وتطرقنا إليها في متن البحث³⁰، اشارة الى بدء مرحلة جديدة وخجولة على هذا الصعيد. وهي، بالرغم من حداثتها ومحدودية القوى المنخرطة فيها، فانها تطلق عملية هامة وتأسيسية على هذا الصعيد. وهي تنتج حلقات، لا بد ستتسع وتعمق تأثيراتها كما الدوائر التي يحدثها وقوع حجر صغير في بركة المياه، استنادا الى حقيقة المصالح والتقاطعات الموضوعية، من جهة، وصولا الى بلورة وعي اهمية التشبيك والتنسيق كحقيقة وضرورة اكدت عليها وابرزتها مختلف الاديات التنموية الحديثة لتصبح عمادا من اعمدة اية مقارنة تنموية بشرية معاصرة، من جهة اخرى.

في هذا المجال، يرسم الدور الجديد الذي اطلقه المشروع الاصلاحى لامين عام جامعة الدول العربية وتوجهه الى تفعيل الشراكة والتشبيك مع المجتمع المدني العربي، حيث سيمثل هذا الدور، في حال تثبيته وتفعيله واعادة تأكيده في القمة العتيدة، عنوانا اساسيا لدفع واقع التشبيك بين منظمات واطر المجتمع المدني العربي الى الامام، وان تلعب الامانة العامة لجامعة الدول العربية دورا مركزيا محفزا على هذا الصعيد. فهل لهذا الدور من امكانية؟ وهل المراهنة على ذلك واقعية؟ وهل القرار السياسي بذلك موجود؟ ام اننا امام جولة جديدة من الوعود والامال المهذورة؟

● «المراكمة الاصلاحية» بين الضعف الراهن والحاجة المركزية

استنادا الى كل ذلك، تحتل قضية «المراكمة الاصلاحية» اولى التحديات المطروحة على مجمل المعنيين في هذا المجال. وتمثل، بالتالي، احدى المهمات الاساسية المطروحة على جدول اعمال المنتديات وهيئات المجتمع المدني العربي ومؤسسة الجامعة العربية. ان هم «المراكمة الاصلاحية» يحتاج في هذه المرحلة الى ما هو اكثر من الدعوات المبدئية الى تبنيه، مع اهمية ذلك. انه يحتاج ايضا الى بلورة

30 - راجع التجربة المحققة لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بين البدايات والادوار الراهنة في اطار الشراكات المتنوعة التي اطلقتها وتتابعها على المستوى العربي العام.

آليات واضحة تسمح بالتصدي لموجبات ذلك في الواقع عبر مبادرات ملموسة وخاصة على هذا الصعيد.

ان الورشة الاصلاحية التي اطلقتها جامعة الدول العربية، وبعد سنوات على انطلاقها، تواجه بصورة خاصة ازمة المراكمة التي اشترنا اليها. وازضافة الى ان هذه الورشة لا تبني وتراكم وتشبُّك على ومع ما تقدمه المنتديات والاطر التي تصدى للملف الاصلاحى في اطار جهود المجتمع المدني العربي على هذا الصعيد، فانها لا تراكم ايضا على ما قدمته مؤسسات الجامعة العربية نفسها في محطات سابقة. وهذا ما يفاقم من اشكالية غياب «المراكمة الاصلاحية» التي نسجلها على المستوى العربي العام. ومن النماذج الفاقعة حول ذلك، انه وفي اطار دورات المجلس الاقتصادي الاجتماعى، دورة عمان العادية 5/6 تموز/ يوليو 1988، تم نقاش تقرير فريق من الخبراء حول الهيكلية الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة. (راجع اصلاح الجامعة ص: 244/245). وفي هذا الاطار، لم يوافق المجلس حينها على مقترح فريق العمل بانشاء منظمة عربية للتنمية الاجتماعية، حيث اناط بعض مهامها الى منظمات عربية اخرى. فهل يمثل هذا الجهد الاصلاحى السابق اساسا لاعادة البناء عليه في المرحلة الراهنة؟ وهل يمكن ان يمثل هذا التوجه اساسا متوقعا لمقاربة قمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العتيدة؟ وهل ان صيغة منظمة عربية للتنمية الاجتماعية ما زالت تمثل خيارا راهنا؟

ان التناقضات السياسية المتفاقمة على مستوى النظام الرسمى العربى وتعذر تحقيق انجازات وحلول حاسمة وسريعة على هذا الصعيد فى الاشهر القادمة وقبل انعقاد قمة التنمية العتيدة، تطرح جملة من التحديات التي تهدد هذه القمة وتهدد انجازاتها المتوقعة والامال المعقودة عليها والتي كانت فى اساس الدعوة اليها. وفيما تتفاقم هذه التناقضات، ترتسم فى المنطقة وربطاً بمجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية فيها، جملة من التحديات التي تطرح الحاجة الى تنظيم مواجهات مشتركة انطلاقاً من المصالح والتقاطعات الموضوعية بين شعوبها. فقد اظهرت ازمة الغذاء العالمية الراهنة وما تركته من تأثيرات عميقة على بعض

شعوب المنطقة، الحاجة الى وضع استراتيجيات مشتركة لمواجهة هذا الواقع الجديد وتأميناً لمواجهة تداعياته الاجتماعية الخطيرة والمتفاقمة. وان كان من الصعوبة بمكان، ربطاً بالوضع السياسي الراهنة التي يعيشها هذا النظام الرسمي العربي، خلق توافقات سياسية سريعة تسمح في التخفيف من حدة ازمة الخيارات السياسية الاستراتيجية التي يعيشها، فان التحديات الاساسية التي تواجهها قمة التنمية العتيدة تقوم تحديداً بالقدرة على خلق توافقات الحد الادني في المسألة الاقتصادية الاجتماعية ربطاً بسياسة المصالح والحاجات. وقد تكون عملية اعادة اطلاق المنظمة العربية للتنمية الاجتماعية اطار من اطر مواجهة الازمة الاقتصادية الاجتماعية الراهنة. الا ان ذلك يبقى في دائرة التدابير الاجرائية التي لا تقوم وتستوي خارج تحدي الرؤية التنموية والسياسات الخاصة بذلك. فهل هذه القمة وفي هذه الظروف قادرة على خوض هذا التحدي؟؟.

● قضايا: مهام وتحديات

استناداً الى ما سبق، فإن قمة التنمية الاقتصادية الاجتماعية العربية مطالبة بإعادة تبني واطلاق ما تم اقتراحه في مرحلة سابقة لجهة وضع استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، التي طالبت باقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة، ويمثل نمطا من تقسيم العمل داخل العالم العربي يحقق التطور والتحرر لبلدانه. فهل الرهان على ذلك ممكن؟؟.

كذلك، فان هذه القمة مطالبة ايضا ان تعيد ما تمت مقارنته سابقاً لجهة اطلاق عقد التنمية العربية المشتركة. فهل ستنجح في ذلك؟؟.

اما المقترحات السابقة لجهة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في البلدان العربية التي نصت على مبدأ «المواطنة الاقتصادية»، بمعاملة المستثمر العربي مهما كانت جنسيته بالاحكام نفسها التي تسري في اي بلد على مواطنيه، فهي ما زالت تحمل راهنية وتعكس الحاجة وتضمن التبريرات اللازمة. فهل ستستعاد هذه الخطوة وتفعّل؟؟.

لقد طالبت العديد من الوثائق الاصلاحية السابقة التي عرفتھا مؤسسة الجامعة

العربية، في اطار اولوياتها، باقامة نشاط تخطيطي على المستوى العربي ينشغل بتحضير خطة للتنمية العربية المشتركة ومتابعة تنفيذها، ويتمتع بحد ادنى متزايد من الالزامية. وفي اطار الآلية المطلوبة، تم اقتراح ان يكون هذا النشاط التخطيطي مستمرا في شكل خطط خمسية تبدأ في عام 1981. فهل ما كان مطروحا وتم تجاوزه، فيما لم يزل يحتفظ براهنيته، يمكن ان يستعاد ويفعل خلال القمة العتيدة؟؟

اشكالية الازدواجية في عمل المنظمات العربية المتخصصة، شهدت بدورها محاولات اصلاحية متعددة وبقيت انجازاتها محدودة. تميزت اغلب المحاولات السابقة بتغليب البعد الاداري والتقني في ادارة هذا الملف. وقد شكل مطلب مواجهة هذه الازدواجية هما دائما لدى العديد من المهتمين والمختصين، ومصدرا لتوصيات متواصلة على هذا الصعيد. فهل بإمكان قمة التنمية العتيدة المراكمة على هذا الجهد المهدور؟؟.

اما بصدد الدور المركزي الذي اناطه المشروع الاصلاحى لامين عام جامعة الدول العربية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فهل يمكن اخراجه من اطار الترتيب الاداري الاجرائي وربطه بروية تنموية، مطلوبة بالاولوية من هذه القمة العتيدة، تتصدى لاشكالية تغليب القومي الايديولوجي في رسم الخيارات والمواقف العامة، وتعيد الاعتبار الى البعد القائم على قضايا المصالح المشتركة التي تشكل التنمية احدى ابرز ركائزها؟؟؟. وهل تتيح عملية تبني واطلاق المنظمة العربية للتنمية الاجتماعية تشكيل مدخل اساس لمعالجة اشكاليات الازدواجية وازمة التوازنات بين الاجهزة العربية الرسمية الناشطة في الحقل الاقتصادي والاجتماعي؟؟. وهل يمكن في ضوء ذلك وضع ترسيمة جديدة لعلاقة الاجهزة المختصة الراهنة وحل اشكالات التوازنات التي اشرنا اليها خلال البحث، وبخاصة في علاقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية.

● اولوية الرؤية التنموية

ان قوى وهيئات ومنتديات واطر المجتمع المدني العربي مطالبة اليوم، وفي اطار المشاركة في التحضيرات المطلوبة لقمة التنمية العتيدة، بان تصيغ مقارباتها التي

تضمَّنْها رؤيتها لما هو مطلوب من هذه القمة، وما هي القضايا التي يفترض العمل في سبيل طرحها واثارتها في مباحثات هذه القمة. ولا بد لهذه الفعاليات من ان تنشط باتجاه بلورة العناوين الاساس المشتركة كي تعطي لحركتها الفعالية المطلوبة والضغط اللازم من اجل النفاذ الى جدول اعمال هذه القمة والتأثير بنتائجها. ان مسعى التحرك باتجاه التأثير على جدول اعمال، وبالتالي نتائج هذه القمة، يجب ان يتم دون مبالغات وبواقعية شديدة، خاصة وان العديد من الجهات الرسمية العربية، كانت وما زالت، تنظر برؤية كبيرة وبحساسية متوترة تجاه قوى هذا المجتمع المدني في بلدانها والتي تصل في العديد من الحالات الى حدود انتهاج سياسة قمعية على هذا الصعيد، تحاصر من خلالها هذه المنظمات وتعطل ادوارها وتقفل مراكزها وتعقل قياداتها وترزع الشك والتخوين بصدد مشاريعها وتعطل امكانيات تواصلها مع الرأي العام فيها.

وقد يكون استحقاق هذه القمة مناسبة لاطلاق سلسلة من المبادرات في اطار المجتمع المدني العربي، وبخاصة من القوى الرائدة في حقل التشبيك والعمل المشترك، في سبيل خلق دينامية البحث المشترك في هذه الملفات وخلق شروط الحد الأدنى من المقاربة المشتركة بصددها وتعزيز فرص التأثير والضغط المطلوب. وما المبادرة التي اطلقتها وتتابعها الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية، في هذا الصدد، سوى نموذج تأسيسي على هذا الصعيد.

ان عملية البحث المشترك لقوى المجتمع المدني العربي مطالبة بان تخرج من دائرة البحث المبدئي والذي يطال الاساسيات، مع اهمية ومركزية ذلك، الى بلورة جملة من الخلاصات الاولية المشتركة التي تتصدى لمسألة الاولويات التي تطالب بها القمة العربية وتدعوها الى الاخذ بها وتنشط في سبيل تكوين «لوبي» خاص على المستوى الرسمي والمدني العربي ضاغط وناشط في سبيل الترويج لذلك.

في هذا السياق، فاننا نعتقد ان المفتاح الاساس والتوصية المركزية، التي ستقوم بالاستناد اليها مجمل التوصيات الاخرى، هي مسألة الرؤية التنموية التي يفترض ان ترسم اطار التوازن المطلوب والرؤية الضرورية للعمل العربي المشترك المستند

الى مسألة معادلة الايديولوجيا او المصالح في رسم السياسات. الى ذلك، فان قوى المجتمع المدني العربي مطالبة بدعوة القمة العتيدة الى بلورة آية جديدة، استنادا الى اعتبارات ومقاربات مختلفة، لترجمة ومتابعة وتفعيل الرؤية التنموية المطلوبة. ولا بأس في ان تبادر هذه القوى الى اقتراح بعض العناوين الخاصة بذلك والدعوة والضغط في سبيل تبنيتها. وقد تكون بعض الخطوات التي تضمنها القسم الاخير من هذا البحث عناوينا لمقترحات خاصة على هذا الصعيد، وبخاصة تلك التي تطل المنظمة العربية للتنمية الاجتماعية كاتار اساس على مستوى الالية المطلوبة لذلك، مع اضافة اساسية تطل اقتراح اتاحة المجال امام مشاركة ما لفعاليات من المجتمع المدني العربي في وضع سياسة هذه المنظمة وتأمين شكل من اشكال المشاركة في ادارتها انسجاما مع الدعوة التي تضمنها المشروع الاصلاحى الاخير الذي اطلقتة امين عام الجامعة العربية السيد عمر موسى والداعي الى تشجيع الشراكة مع المجتمع المدني العربي. وان كان من استنتاج بصدد استعراضنا السريع للخطوات الاصلاحية السابقة التي اطلقتها جامعة الدول العربية ومؤسسة القمة فيها، فاننا نسجل ان ما هو مطلوب من هذه القمة العتيدة ليس اضافة مشاريع وخطط تنموية جديدة تضاف الى لائحة طويلة تمت مراكماتها على مدى العقود السابقة وسرعان ما طوتها خزائن الجامعة، انما التصدي للمسألة الاساس المرتبطة بالجانب السياسى والخيارات السياسية المركزية الخاصة في الحقل الاقتصادى والاجتماعى والرؤى المطلوبة على هذا الصعيد. فهل ان مؤسسة القمة قادرة موضوعيا في ضوء الظروف والتناقضات التي تشهدها راهنا، على ادارة هذا الملف وايصاله الى خواتيمه المطلوبة؟؟.

● الخيارات التنموية بين القراءة الاحادية والمركبة

ان مقارنة قوى المجتمع المدني العربي، في اطار ورشة نقاشاتها لمجمل هذه الملفات، تثير اشكالية خاصة تطل آية تناولها وخوضها لهذه الورشة. فقد

اثار البعد السياسي مجالاً لنقاش حاد بصدد الخيارات التي تعبر عنها المشاريع الاصلاحية المطروحة على مستوى المنطقة، وبخاصة تلك التي اطلقتها مؤسسة الجامعة العربية وادارتها على مدى السنوات الاخيرة. وقد إنشُدّت مقاربات بعض المهتمين، في اطار المجتمع المدني العربي، بهذا البعد مسجلين استنتاجهم/ موقفهم القائم على تعذرية امكانيات/ توقعات لتحقيق انجاز على مستوى الملف الاصلاحى السياسى فى اطار النظام الرسمى العربى الذى يعيش فى هذه المرحلة احدى ادق مخاضاته المصيرية التى عرفها منذ قيامته حتى اليوم. وبالتالى، فان هذا النظام الرسمى، بتقديرهم، عاجز عن ادارة ملفه الاصلاحى وتحقيق الوعود، بحيث يتحول الكلام المعلن بهذا الصدد الى عمل دعائى اعلاني واعلامى اكثر مما هو تعبير عن خيارات حقيقية على هذا الصعيد. ويضيف هذا البعض، ان هذا القصور سينسحب بالضرورة على مؤسسات العمل الرسمى العربى المشترك وبخاصة على مؤسسة جامعة الدول العربية التى تعيش كل تداعيات ازمة هذا النظام الرسمى وهو ما شهدناه فى مقاربتها للعديد من الملفات المتفجرة المستمرة والمتفاقمة فى المنطقة.

ان جمل الاوضاع التى تعيشها المنطقة العربية، وبخاصة تفاقم تناقضات النظام الرسمى العربى التى تتفجر صراعات بعضها مسلح فى اكثر من بلد عربى، اضافة الى خيبات تجربة الاصلاح التى اُطلقت منذ عقود عبر مؤسسات الجامعة العربية، كل ذلك يعطى التبريرات الكثيرة لهذه المقاربة المُسقطَة لاية مرهنة على انجازات يمكن ان تُحقق فى هذه المرحلة وعشية انعقاد قمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العتيدة. ان هذه المقاربة تقف عند حدود البعد السياسى ل ترى عبره، وعبره فقط، استحالة تحقيق اية انجازات يمكن ان يطرحها النظام الرسمى العربى فى المسألة الاقتصادية الاجتماعية فى ظل ازمته السياسية البنيوية العميقة. الا ان هذه المقاربة، على كل ما تحمله من جدّة وما تستند اليه من تبريرات واقعية ومن معطيات حقيقية وما تعرضه من وعود رسمية عربية مهدورة، تبقى اسيرة لبعدها الاحادى فى تناولها لهذه المسألة. وهى بذلك تسقط ضرورة المقاربة المركبة المطلوبة، براينا، وتسقط بالتالى القدرة على التعامل مع كل المبادرات

المطروحة، وبكل الواقعية المطلوبة، بما يمكن ان يسحب منها من عناصر ايجابية يمكن توظيفها والبناء عليها، ايضا بدون اوهام كبيرة، بما يتيح ذلك من فتح فرص جديدة وخلق توازنات افضل امام ورشة الاصلاح وامام مجمل المهتمين. بمتابعة ملفاتها، وبخاصة قوى المجتمع المدني العربي صاحبة الخيارات الواقعية في هذا المجال.

ان منطلق هذه المقاربة الاحادية، يحاصر موضوعيا، اية مقارنة اصلاحية تخرج عن المواصفات التي حددها اصحاب هذه المقاربة الاحادية لقراءة ملف الاصلاح، خاصة في بعده السياسي وادواره. كذلك، فانه، اي هذا المنطق، يشكك مسبقا في اية مشروعية لهذه المشاريع الاصلاحية. كما انه يغلق في المجال امام فتح اية نوافذ تتيح التعامل مع هذه المبادرات الاصلاحية ولو بدون اوهام كبيرة، انما بشكل موضوعي يسعى الى توظيف بعض ما تحمله في تثقيف قيم الاصلاح والحاجة اليها وتثبيت ذلك في اولويات مختلف البرامج المطروحة امام مختلف القوى والهيئات والجهات المعنية بهذا الملف.

الى ذلك، فان هذه المقاربة الاحادية، تضعف امكانيات المقاربة المركبة للملف الاصلاحية وتهمش سلفا الجهود التي يمكن ان تقارب هذا الملف في مستوياته الاقتصادية والاجتماعية استنادا الى حقيقة المصالح الموضوعية للفئات الاجتماعية المعنية على هذا الصعيد. وبذلك، تصبح هذه المقاربة الاحادية موضوعيا عنصرا من عناصر تعطيل تمكين هذه الفئات وتحفيزها من اجل الانخراط والمشاركة في متابعة قضاياها والعمل على تعزيز فرص تحقيق بعض الانجازات التي تطل مصالحها في مختلف مستوياتها.

نعم، ثمة فرق كبير بين القول بتأكيد اولوية المدخل السياسي، والوقوف فقط عند ذلك، وبين القول بهذه الاولوية دون قطعها عن المقاربات القطاعية والفرعية في مقارنة مركبة لملف الاصلاح.

ان تحديات المراكمة وتحديات القراءات الاحادية والمركبة، هي تحديات راهنة وتطرح بالضرورة وبالاولوية امام مختلف المنتديات العربية وفعاليات المجتمع المدني العربي في اطار متابعتها لملفات الاصلاح على تنوعها.

كذلك، فإن هذه التحديات هي تحديات راهنة وتواجه مختلف هذه المتدييات والهيئات في ترجمة شراكتها في ورشة التحضير لقمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العتيدة. فكيف سترتسم هذه الشراكة الجديدة؟؟. وكيف ستترجم في هذا الاستحقاق المصيري المنتظر؟؟. واية اسهامات ستقدم؟؟. للبحث صلة.

لائحة المراجع

ملاحظة:

- ترتيب المراجع اتي ربطا بترتيب ورودها في النص.
 - تم ايراد المراجع التي استخدمت في متن النص وبصورة مباشرة.
 - لم تتضمن اللائحة المراجع التي تدخل في دائرة فضاءات النص.
- تقرير امين عام جامعة الدول العربية الى مجلسها على مستوى القمة في دورته السادسة عشرة (دورة تونس). «من اجل اصلاح جامعة العربية». منشورات مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية 2005.
- سميح مسعود. «العمل الاقتصادي العربي المشترك، بين الطموح والواقع». بحث مقدم في اطار تكريم يوسف صايغ، ونشر في كتاب تحت عنوان هموم اقتصادية عربية. منشورات مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت الطبعة الاولى 2001.
- سليمان المنذري. «اصلاح هيكل العلاقة بين الجامعة والمنظمات المتخصصة». من اجل اصلاح جامعة الدول العربية.
- د. احمد احمد حويلي. رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية. مقابلة اجرتها وكالة سانا السورية الرسمية عشية انعقاد قمة دمشق. 26/3/2008.
- تقرير غير منشور حول «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: اطلالة اولية على المبادرات

- الدولية والاقليمية»، منشورات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية.
- منى يعقوبيان. الترويج للديمقراطية في الشرق الاوسط. الجزء الثاني. المبادرات العربية. معهد السلام الاميركي. تقرير خاص رقم 136. مايو/ ايار 2005.
- رغيد الصلح. من اجل اصلاح جامعة الدول العربية.
- صلاح الدين الجورشي. «منظمات المجتمع المدني ومعضلة التحول الديمقراطي في العالم العربي»، منشورات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية. بيروت. اكتوبر/ تشرين الاول. 2006.
- شفيق شعيب. «الحركة الاجتماعية» تاريخية التطوع وتحديات المستقبل. منشورات الحركة الاجتماعية. بيروت. تموز 1986.
- د. عبد الله ساعف. «نحو انفتاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي. بحث قدم الى ندوة: «من اجل اصلاح جامعة الدول العربية». مرجع سابق.
- برنامج الامم المتحدة الانمائي. برنامج ادارة الحكم في الدول العربية (POGAR). دليل موجز. الموقع الالكتروني www.undp-pogar.org
- ملخص اسهامات كتاب وناشطون عرب في ورشة عمل حول «الادارة الرشيدة في العالم العربي: دور مؤسسات المجتمع المدني وسبل قياس قدراتها». 28/29 ايار/مايو 2002. عمان. اعداد زياد ماجد. برنامج بنبان 2 المنفذ من قبل المؤسسة الدولية للادارة والتدريب، بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤسسة «فريدريش ناومان». نشر التقرير بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 2002.
- «اتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية». تقرير خاص حول نتائج الاجتماع الاقليمي من اعداد كندة محمدية. الفصل الخاص بـ «عرض عام لاتفاقيات التجارة الحرة العربية». نشر التقرير باللغتين العربية والانكليزية. منشورات «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية». ANND.
- «جعل التجارة العالمية في خدمة الناس». البرنامج الانمائي للامم المتحدة بالتعاون مع مؤسسة هنريش بول. المكتبة الشرقية. بيروت. لبنان. 2003.
- عدنان شومان. من اجل اصلاح جامعة الدول العربية.
- احمد يوسف احمد. من اجل اصلاح جامعة الدول العربية.

- السفير ناصيف حتي. صنع القرار في جامعة الدول العربية وتنفيذه. من اجل اصلاح جامعة الدول العربية.
- برهان غليون. نشأة المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد الى المنظومة الاجتماعية والدولية. مداخلة في اطار منتدى حوارات الفاخرية. الموقع الالكتروني الخاص بالمنتدى. التاريخ غير محدد ولو ان النص يشي بانه قد وضع بعد سنة 2004.
- سفيان العيسة. «تحديات الاصلاح الاقتصادي في العالم العربي: نحو اقتصادات اكثر انتاجية». اوراق كارنيغي. سلسلة الشرق الاوسط. مركز كارنيغي للشرق الاوسط. مايو/ ايار 2007.